

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

شروط المقاومة من أجل جبهة شرقية فعالة!

الكلمة الأخيرة

أين هي ضمانات قيام جبهة شرقية فعلية

انتهى اجتماع القمة الثلاثي في القاهرة ، دون أن يجري الاعلان عن اية نتيجة عملية لهذا اللقاء ، سوى اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاردن ، وبيان مقتضب يشير الى الاتفاق على « متابعة الحوار والاتصالات للوصول الى وضع الحلول المقترحة ، والتي هي قيد البحث ، موضع التنفيذ » .

وقد كانت كل الدلائل تشير منذ اسابيع ان الملك حسين لا يهدف من وراء اجتماع القمة الثلاثي ، سوى خلق انطباع عام في المنطقة وداخل الاردن بانتهاء عزلة الاردن السياسية وتتويج هذا الانطباع باعادة العلاقات الدبلوماسية . وتؤكد كل المعلومات المستقاة من مصادرعربية بان الملك في لقاءاته مع مبعوثي مصر وسوريا خلال الشهر الماضي ، كان يتهرب بشكل مستمر من الحديث المفصل عن قضية الجبهة الشرقية، ويتملص من ابداء اية التزامات جدية ، وطرح اي مقترحات ملموسة حول هذه الجبهة . وكانت حجة الملك في هذا ، انه سيطرح وجهة نظره المفصلة واقتراحاته الملموسة في حال عقد مؤتمر قمة ثلاثي . ثم جاءت نتائج هذا المؤتمر لتعزز التاكيد بان مناورة الملك في المماطلة والتاجيل كان هدفها الاوحد هو عقد مثل هذا المؤتمر ،وقط فثماره السياسية دون ان يلتزم حتى داخل هذا المؤتمر باية التزامات جدية .

ورغم ان عددا من الصحف ، وخاصة جريدة « النهار » في عددها الصادر يوم ١١ — ٩ ، قد اشارت نقلا عن مصادر عربية في القاهرة ، ان الاجتماع الثلاثي مع الملك حسين تمهيدا لاقامة الجبهة الشرقية قد تم بمعرفة المقاومة الفلسطينية وبموافقتها ، الا اننا نستطيع ان نؤكد ان هذا الاجتماع تم بجرالاتفاق بشانه مسبقا ، كما ان « موافقة » المقاومة على بناء الجبهة الشرقية لم تقع لسبب واحد بديهي وبسيط وهو: —عن اي جبهة شرقية يجري البحث؟

● فالملك حسين يريد « جبهة شرقية » تقوم على اساس الاحتفاظ بالوضع الراهن كما هو . اي انه يريد ابقاء هذه الجبهة تحت قيادته المباشرة وتقتصرفقط على وجودقوات جيشه فيها ، دون ان يتحمل اية اعباء مهما كانت طفيفة في قضية المواجهة مع اسرائيل .. هذه المواجهة التي يجري باسمها وتحت لافتتها كل الانفتاح على الاردن واعادة الاعتبار لحكام عمان . ويرفض الملك بشكل قاطع دخول قوات عربية من البلدان الوطنية الى الاردن لتعزيز جبهة المواجهة مع اسرائيل ، كما يتملص احيانا ويرفض احيانا اخرى بشكل صريح اي حديث عن عودة المقاومة الفلسطينية . بعبارة اخرى يريد الملك جبهة « للقتال » ضد العدو بدون قتال او مقاتلين !! ورغم استعداد الملك لاقامة تنسيق شكلي بين جبهته وبين الفريق احمد اسماعيل وزيرالحربية المصري ، فهذا لا يغير اطلاقا من حقيقة الوضع شيئا ، لان مثل هذا « التنسيق » يجري في ظل احتفاظ الملك بالهيمنة الكاملة على الجبهة الاردنية .. في ظل سياسة النظام الاردني المعروفة التي طالما اعلنت صراحة رفضها تحمل اية مهمات او اعباء في مواجهة اسرائيل . ولا يبدو ان نتائج اجتماع القاهرة قد بدلت شيئا من هذا الوضع ، بقدر ما ساعدت الملك على انتزاع اعادة العلاقات الدبلوماسية والتغطية السياسية التي ارادها ، دون ان يقدم اية التزامات جدية بشان قضية المواجهة . حول هذه « الجبهة الشرقية » يدور البحث ، وهي في حصيلتها النهائية لا يمكن ان تحظى بموافقة او قبول اي طرف وطني وخاصة المقاومة الفلسطينية .

ان مناورات حكام عمان كانت تنصب على انتزاع كل ما يمكنهم انتزاعه من البلدان العربية الاخرى ، دون ان يقدموا في المقابل سوى تعهدات شكلية باعادة دراسة الوضع « ومتابعة الحوار ووضع الحلول المقترحة ، التي هي قيد البحث ، موضع التنفيذ » ! ورغم ان هناك اكثر من طرف عربي لا زال يعتبر ويؤكد بان المبرر الرئيسي لاعادة العلاقات مع النظام الاردني ، ه. حاجة بلدان المواجهة الى اعادةبعث الجبهة الشرقية بصفتها تمثل جزءا رئيسيا وهاما من خطوط المواجهة مع العدو ، فان نتائج الاتصالات مع الملك حسين ، والتعهدات الشكلية التي قدمها ، لا تدل على ان الامور تسير نحو اكتساب الجبهة الشرقية تلك الفعالية المطلوبة . وعندما يتم الاكتفاء من قبل بلدان المواجهة الاخرى بتعهدات يقدمها الملك حسين والتزامات لفظية وشكلية ، دون انتزاع اي ضمانات كافية تعطي للجبهة الشرقية محتواها الفعلي ، توفر لها الحد الادنى من شروط المجابهة مع العدو ، فان نتيجة هذا كله هو انقاذ الملك حسين ونظامه واخراجه من مازقه الداخلي والخارجي — والتفريط المتزايد بقضية المجابهة مع العدو ، وليس خدمة هذه القضية .

ان قيام جبهة شرقية تملك حدا ادنى من متطلبات المواجهة مع اسرائيل ، وتتوفر فيها الضمانات الكافية للجم ومنع حكام عمان من الارتداد في المستقبل نحو سياسة العداء المكشوف لبلدان المواجهة نفسها التي اعادت العلاقات معه ، هو مطلب تتبناه سائر القوى الوطنية العربية والفلسطينية . وتلمس هذه القوى في الظرف الراهن ، ان اعادة العلاقات مع الاردن والحديث عن قيام جبهة شرقية لا يخدم على الاطلاق قضية المجابهة مع العدو بدون توفير هذه الضمانات والمتطلبات وابرزها :

١ — دخول قوات عربية من البلدان الوطنية وخاصة سوريا والعراق الى الاردن ، ووضع الجبهة الشرقية مباشرة تحت قيادة وطنية موثوقة .

٢ — عودة المقاومة الى الاردن ، بصفتها ممثلة لشعب فلسطين ، ومن اجل ممارسة الكفاح المسلح ضد العدو كما ضمنت ذلك اتفاقيتا القاهرة وعمان .

٣ — اطلاق سراح المعتقلين الوطنيين في الاردن ، ووقف كل اشكال القمع ضد المقاومة وسائر القوى الوطنية التي تلعب دورا بارزا وفعالا في مواجهة الاحتلال .

وبدون توفير مثل هذه الضمانات ، كحد ادنى ، في الظرف الراهن ، فان التنسيق الشكلي ، وابداء النوايا الحسنة ، واعادة العلاقات مع حكام الاردن على اساس شروطهم ، لا يخدم سوى في تثبيت مواقع الرجعية الاردنية ومساعدتها على أن تسير على نفس نهجها القديم بمهادنة العدو ، والعداء لشعب فلسطين ، وقمع القوى الوطنية والتقدمية داخل الاردن .

بعد ٣ سنوات على ايلول

آلاف المعتقلين في السجون.. رغم «الجبهة الشرقية»

لا زالت سجون الاردن تضم الالاف من المعتقلين الوطنيين ، ولا زال صالح رأفت ورفاقه من خيرة مناضلي شعبنا في معتقلات الجفر الصحراوية ومعان والمحطة والزرقاء واربد يعانون اسوا اشكال الاضطهاد والعسف والحرمان من ابسط الحقوق بالنسبة لاي معتقل سياسي . ورغم مرور هذه السنوات، فان الغالبية العظمى من المعتقلين لم يقدموا الى اية محاكمة ، والذين جرت « محاكمتهم»، فقد حرموا تماما من اي حقوق في الدفاع عن انفسهم امام محكمة علنية ، ولم يسمح لهم بان يناقشوا — مجرد مناقشة — «التهم» التي وجهت اليهم امام محكمة تيسير نعناعة العسكرية . وكانت الاحكام الجزافية الجائرة تصدر دون حاجة الى ادلة سوى اقوال الادعاء العسكري واراء جلادي المخابرات العامة حول درجة خطورة المتهم !

ومارس خبراء المخابرات العامة طوال السنوات الماضية كل اشكال الضغط والارهاب من اجل ارغام اكبر عدد ممكن من المعتقلين ، وخاصة القادة الوطنيين ، على الاستنكار العلني لحركة المقاومة الفلسطينية واعلان الولاء لسلطات عمان بصفتهم « ممثلي شعب فلسطين » على حد تعبير الخبراء ، فلم يحقق لهم اي نجاح يذكر ، وفشلوا في ارغام المناضلين البارزين في السجون على التنكر لشعبهم وللمقاومة الفلسطينية .

وداخل المعتقلات ، خاض المناضلون اعمال نضال واسعة احتجاجا على سوء المعاملة وعلى الحرمان من ابسط الحقوق ، واشتبكوا اكثر من مرة مع حراس السجن ، واعلنوا الاضراب عن الطعام وخاصة خلال زيارة وفد من الصليب الاحمر ، الذي منع من مقابلة السجناء وتقصي حالتهم . ولم يتوقف المناضلون عن متابعة نضال شعبهم والمقاومة خارج السجن ، وتمكنوا خلال احداث ايار في لبنان من توقيع عريضة ضمت اسماء مئات منهم لتاكيد التزامهم بنضال المقاومة وارتباطهم بقضيتها الثورية . وعجزت سلطات عمان عن معرفة الوسائل التي تمت بواسطتها وصول هذه العريضة الى قيادة المقاومة الفلسطينية.

لقد اعلن العديد من القوى والهيئات التقدمية والديمقراطية الدولية والشخصيات المعروفة عن احتجاجهم واستنكارهم لاعمال القمع والاضطهاد في الاردن وخاصة استمرار اعتقال الالاف من مناضلي المقاومة الفلسطينية. وساهمت القوى الوطنية والتقدمية في كل الاقطار العربية وفي اكثر من مناسبة في تنظيم اعمال الاحتجاج ضد سياسة حكام عمان وجرائمهم ضد الشعب الفلسطيني واصلب مناضليه .

وفي داخل المناطق المحتلة ، شجب شعبنا بمختلف قواه الوطنية اعمال القمع واستمرار اعتقال الالاف من خيرة ابنائه . وقد عبرت العديد من الهيئات ومن بينها الاتحادات الطلابية والتنظيمات النسائية والبلديات والشخصيات الوطنية البارزة عن احتجاجهم على سياسة حكام عمان ضد شعب فلسطين ومناضليه . وحاول هؤلاء الحكام طوال السنوات الثلاث الماضية استخدام قضية المعتقلين كاحد عوامل الابتزاز ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ، فهم يعلنون تارة عن الافراج عن بعض الافراد اكراما للسيد رشاد الشوا مثلا في محاولة لتعزيز نفوذه وهيبته داخل هذه المناطق ، وتارة اخرى يلجاون الى استدراج بعض عائلات المعتقلين من اجل تقديم « استعطاف واسترحام » الى السلطات الحاكمة حتى « تتنازل » وتفرج عن بعض المعتقلين ، حتى تستخدم ذلك دليلا على « تسامح ورافة » حكام عمان .

ليس هناك حي واحد ، مخيم واحد ، قرية واحدة ، عائلة واحدة ، الا وعندها في سجون عمان معتقل او اكثر . ولا تستطيع هذه السلطات ان تزين وجهها البشع بكل مساحيق « التضامن العربي » و « الانفتاح » امام شعبنا ، وكل عائلة عنه تملك ابنا او اخا او معيلا في سجونهم .

وامام تعاظم النقمة والاحتجاج ، كان حكام عمان يضطرون احيانا الى الاعلان عن نيتهم في اصدار قرار بالعفو عن المعتقلين السياسيين .. وصدرت هذه القرارات فعلا اكثر من مرة وكان اخرها القرار الصادر عن حكومة زيد الرفاعي بعد تشكيلها ، لتكشف جماهير الشعب في الاردن ان هدف هذه القرارات مجرد تقديم التغطية الخارجية على اعمال القمع الوحشية واستمرار اعتقال الالاف الجاري داخل الأردن .

لقد اصبح مطلب انتزاع الحريات الديمقراطية ، يعم ويشمل قطاعات واسعة من ابناء الشعب ، الذين لمسوا مدى ما الحقه الحكم الفاشي الاسود بعد ايلول من اضرار فادحة مست حياة كل مواطن ووسائل معيشته . ويأتي في المقدمة من اجل الحصول على هذا المطلب اطلاق سراح الاف المعتقلين في السجون الاردنية ، اطلاق سراح خيرة مناضلي شعبنا واصلبهم ، ووضع حد لكل اساليب القمع الجارية على ايدي جلاوزة المخابرات وجلاديها داخل الاردن . ان النضال من اجل الديمقراطية بالنسبة لشعب الاردن لم يعد ينفصل ، كما علمت الخبرة والتجربة ، عن مهام النضال من اجل طرد الاحتلال ، عن مهام النضال من اجل ان تقوم الاردن بدور رئيسي من اجل انجاز هذا الهدف ، عن مهام تعبئة طاقات الجماهير والبلاد بمجموعها من اجل الكفاح لتحرير الوطن المحتل .

الاتحاد الوطني لطلبة المغرب (فيدرالية الشرق العربي) :

حول المحاكمات الصورية الأخيرة في المغرب

منذ سنوات وخيرة المناضلين المغاربة الذين يناهضون الحكم الاقطاعي في المغرب ، المرتبط بالامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية ، يختطفون ويعذبون ويغتالون ويحاكمون بشكل صوري وتعسفي ليقضوا اخصب سنوات حياتهم وفترة عطائهم في السجون والمعتقلات .

فقد قدم يوم ٢٦ يونيو — حزيران — ١٩٧٢ الى المحكمة العسكرية بالقنيطرة ازيد من ١٥٩ مناضلا بتهمة المس بامن الدولة الداخلي والخارجي ، ومحاولة اسقاط النظام بالسلاح . ومن بين هؤلاء المتهمين معظم اعضاء اللجنة الادارية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وثمانين بالمئة منهم مناضلون في صفوف الثورة الفلسطينية . وقد اصدرت المحكمة في حقهم احكاما بالاعدام لـ ١٦ مناضلا وبالسجن المؤبد لـ ١٥ آخرين ، واحكاما تتراوح بين السنتين والثلاثين سنة ، اما الذين حكم عليهم بالبراءة فقد اعيد اعتقالهم عند باب المحكمة وهم يغادرونها حيث كانت في انتظارهم سيارات الشحن التابعة للشرطة ، ومصيرهم الان مجهول ؟! .

كما قدم الى المحاكمة في اواخر يوليو — تموز — ١٩٧٢ ما يزيد عن ٨١ مناضلا من الشباب الثوري المثقف ، من بينهم عضو الاتحاد العام لطلبة فلسطين الرفيق بودقة ، في مدينة الدار البيضاء بتهمة المس بامن الدولة الداخلي وصنع واستعمال المتفجرات . وقد صدرت في حقهم الاحكام بالمؤبد لـ ١٥ مناضلا من بينهم رئيس الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومعظم اعضاء اللجنة التنفيذية ، وعلى ٢٠ منهم بـ ١٥ سنة مع الاشغال الشاقة .

كما أن هناك ثلاثة وثلاثين مناضلا اعتقلوا اثر تنظيمهم حملة المساندة مع ١٩٢ مناضلا من المعتقلين السياسيين في مراكش سنة ١٩٧٠ ، سيقدمون للمحاكمة في مدينة مراكش من بينهم موظفون وتلاميذ ، بتهمة النشاط « التخريبي » وسط الطبقة الفلاحية الفقيرة بنواحي مدينة مراكش . كما ينتظر تقديم مناضلين آخرين الى المحاكمة في مدينة وجدة .

ولكن وسيلة القمع لم تكن هي الوحيدة .. بل استعمل الحكم ايضا تنظيمات فاشية تحت اسم « الاخوان المسلمين » موجهة اساسا ضد حركة الشبيبة ، ومحاربة الفكر العلمي .

ان فدرالية الشرق العربي للاتحاد الوطني لطلبة المغرب اذ تعرض امام الراي العام العالمي والعربي والقوى التقدمية والثورية — باختصار شديد — الاوضاع المزرية التي يعيشها القطر المغربي لتؤكد : ان الحل التعسفي الذي تعرض له اتحادنا المناضل ، ومنع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحلف واعتقال خيرة مناضليه ، ليست الا حلقة في سلسلة الارهاب الطويلة التي ينهجها الحكم لضرب الحركة الجماهيرية المتصاعدة ، قصد ارهابها وشل قواها التقدمية والثورية . ان اتحادنا يقف بحزم نداء وسلوكا مع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مستنكرا الاحكام الجائرة في حق المثقفين الثوريين في الدار البيضاء معلنا انه سيستمر في تعرية وفضح النظام ومؤسساته السياسية مدركا وبوعي كامل كيف يربط بين النضال السياسي الثوري ، والنضال النقابي المباشر .

ان منظمتنا تعي جيدا ان المعركة مع الحكم مصيرية ، ولانها كذلك فلا بد ان تكون مريرة وطويلة . ان الحكم قد فرض بوسائله المادية والقهرية على المنظمة الطلابية معركة من اشد المعارك التي تتطلب وعيا سياسيا وتعبئة تنظيمية واسعة . . فمن اجل الاستمرار في استدراك النواقص وتصعيد واجهة النضال فان الشعار الصحيح هو (التوجه الى الجماهير الشعبية) بكل الوسائل النضالية والتنظيمية الممكنة دون ان تقطع المنظمة علاقتها اليومية والتعبوية لاوسع الجماهير الطلابية . ان عوامل الانتصار عديدة ، ومن اهمها التفاف الحركة الطلابية حول منظمتها ، والتطور النضالي للحركة الجماهيرية الشعبية ... وفي هذا السبيل فان توحيد الموقف النضالي مع المنظمات الجماهيرية والقوى التقدمية ، سيعطي الامكانية الحاسمة لانتصار الحركة الطلابية على طريق انتصار قضية الجماهير الشعبية .

ان الحركة الطلابية اختارت السبيل : هو ان تناضل من اجل البقاء والاستمرار وستنتصر .

صمت الحركة الطلابية العربية ؟!

هنا نقف وقفة نقدية عند الحركة الطلابية العربية . ولسنا بحاجة الى التذكير بدور اتحادنا على مستوى توحيد هذه الحركة ومساهمته في تأسيس اللجنة التحضيرية للحركة الطلابية العربية . لنتساءل عن موقف بعض الاتحادات العربية — وخاصة تلك التي تجمعنا معها غرفة « اللجنة التحضيرية للحركة الطلابية العربية » — من حل اتحادنا واعتقال ومحاكمة معظم اعضاء لجنتيه التنفيذية والادارية ، والحكم على رئيسه بالسجن مدى الحياة . والمحاكمات الصورية التي يتعرض لها الثوريون التقدميون في المغرب الشقيق ؟ .

اننا ننبه بروح النقد المخلص البناء الذي هو من حقنا على رفاقنا التقدميين والثوريين ان الصمت المطبق حول ما يجري من مجازر واعدامات ومحاكمات ، وكبت لكل الحريات الديمقراطية والسياسية والثقافية في مغربنا ، لهو مساهمة بأي حال من الاحوال في عزل نضالات شعبنا عن الثورة العربية . واعطاء المبادرة للحكم الاقطاعي في المغرب لينصب نفسه « مدافعا عن القضية الفلسطينية ومفنيا لها ، بل ومساهما في معركة العرب المصيرية ضد الصهيونية » !

ومن هذا المنطلق وبعد كل ما تقدم فاننا نرى ان المهام المستعجلة المطروحة على القوى الثورية والتقدمية على الصعيدين العربي والدولي .. مع ايماننا انها مهام مركزية لقوانا التقدمية والثورية الوطنية —

١ — فضح الاتجاه الفاشيستي للحكم وعزله داخليا وخارجيا .

٢ — مساندة الحركة النضالية للجماهير والتضامن الفعال مع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

٣ — تدعيم النضال من اجل الحريات الديمقراطية الكاملة لمجموع القوى الشعبية وفي مقدمة ذلك اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين .

فيدرالية الشرق العربي
للاتحاد الوطني لطلبة المغرب

دمشق في ١٠—٩—١٩٧٢

بيان للحزب الشيوعي السوداني في ذكرى أيلول

في جو الذكرى الاليمة لمجازر ايلول ١٩٧٠ التي انقضت عليها اعوام ثلاث نشهد مزيدا من التآمر على حركة الثورة العربية بشكل عام وفي مواقع اخرى من العالم العربي . وفي هذه الايام خاصة نشهد تحركات مريبة كثيرة تحاول ان تمهد — اذا استطاعت — لتغيير كبير في اوضاع المنطقة الغرض منه فرض اوضاع تعيق من مسيرة الثورة العربية واخضاعها لمقاييس وتهافت بعض الانظمة العربية الحاكمة وافلاسها ، كما ان الرجعية البترولية العربية قد نشطت بشكل سافر هنا وهناك حتى يصب كل هذا في مجرى الاستعمار الحديث ومصالحه واستراتيجيته .

واضاف البيان :

توقيت اخر لا بد ان نقف عنده وان كانت وقفة سريعة . في ايلول ١٩٧٠ قام النظام الاردني بقتل وجرح ٢٥ الف من رجال المقاومة الفلسطينية ومن الشعب الاردني . وفي ايلول من عام ١٩٧٢ رد اليه اعتباره في القاهرة فما اعجب ذلك من توقيت !!! الذين قاطعوا وخاصموا الملك حسين لانه خارج عن الصف العربي او لانه نكل بالمقاومة الفلسطينية او لانه قدم مشروعه المعروف عادوا يأخذونه اليوم بالاحضان فهل غير او تغير شيء في موقفه ؟ كلا لم يتغير ولن يتغير شيء في موقفه ولكن الذين تغيروا او اعلنوا الان اختلاف وتغير موقفهم هم الذين كانوا قد خاصموه وقاطعوه بالامس القريب جدا .

في الذكرى السادسة عشر ليوم اعلان استقلال السودان الذي اسهم الشيوعيون السودانيون في تحقيقه بالغالي التضحيات وباكثر عدة مرات مما قدمته كل الاحزاب اليمينية والوسطية مجتمعة ، وفي مرحلة كان الحزب الشيوعي السوداني ، وما زال ، متأثرا فيها بهجمة تموز ١٩٧١ الشرسة الدموية ، في هذه الظروف اصدر الحزب بيانا للشعب السوداني في تلك الذكرى جاء فيه :

« في عيد استقلالنا نؤكد لاقرب الاخوة الى قلبنا أبطال المقاومة الفلسطينية ان الحزب الشيوعي السوداني سيحافظ على مواقعه المتواضعة الثابتة في صفوف المناضلين التقدميين من أجل انتصار الثورة العربية ، من اجل تصفية العدوان الامبريالي الصهيوني ، من اجل تصفية دولة الكيان الصهيوني ، من أجل حق شعب فلسطين في تقرير مصيره وبناء دولته التقدمية . ونؤكد لكم جميعا يا رفاق المسيرة الشاقة ان بيارق الثورة والوحدة العربية التي نكسها ميثاق طرابلس ومرغها وداسها بالنعال بطعنه لثورة السودان ، وصمته المتواطئ على تصفية المقاومة الفلسطينية ، سنرفعها من جديد ، واعلى فاعلى بسواعد الطبقة العاملة العربية وحلفائها وطلائعها التقدمية » .

واذا سمحنا لانفسنا بالتحدث اكثر فاننا نحب ان نؤكد ان الغالبية شعبنا الخيرة تقف بكل وفاء واداء واجب منتصرة للقضية الفلسطينية التي تمثلها اليوم بحق المقاومة الفلسطينية التي كانت بعد هزيمة ١٩٦٧ مبعث النور والالهام والامل في تلك الايام الحالكة السوداء .

وفي جو ايام يونيو ١٩٦٧ تألفت في السودان هيئة الدفاع عن الوطن العربي بسبب التهديد بالعدوان وبعد ان وقع العدوان تحملت تلك الهيئة عبئها وقامت بواجبها في تلك الظروف . كانت هيئة النضال مؤلفة من الاحزاب الوطنية ومن النقابات العمالية واتحاد الشباب والنساء وهيئات المثقفين وغيرهم من التجمعات وكانت جبهة عريضة بحق . وكان الشهداء عبد الخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ وجوزف قرنق من مؤسسي هذه الهيئة ومن انشط قياداتها . ثم جاءت الردة الرجعية في السودان فحلت تعسفيا هذه الهيئة مثل ما حلت غيرها من الهيئات الوطنية

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المصيطبي ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص . ب ٧٤٨١ بيروت — لبنان

الافراج عن المعتقلين .. مطلب وطني انتزعه شعبنا بصموده

ابو داود

صالح رأفت

مئات من المعتقلين الوطنيين في سجون حكام عمان ، وفي طليعتهم القائد البارز صالح رافت ، خرجوا خلال الاسبوع الماضي من السجون التي ذاقوا فيها اسوأ انواع الاضطهاد والمهانة البشرية . ورغم ان عدة مئات اخرى من المعتقلين لا زالوا يرزحون تحت ظلم وقمع السلطة الحاكمة بتهمة ارتكابهم « لجرائم قتل » !! خلال مقاومتهم لقوات السلطة في معارك عمان واربد وجرش وعجلون وسواها ، فان اجهزة حكام عمان تحاول الان جاهدة طمس هذه القضية واخفاءها . فقد صدر القرار الملكي «بالعفو» عن المعتقلين مستثنيا حسب ادعائه اولئك الذين حوكموا بتهمة القتل ، وعلى اساس هذا المقياس ، فان احدا من بين صفوف السلطة الحاكمة لا يمكن ان يقاوم بتهمة القتل الجماعي والفردي ضد ابناء الشعب ، وارتكاب ابشع المجازر الدموية بلا تمييز ضد السكان والمواطنين في المدن والمخيمات ، بينما كان « ذنب » المناضلين الذين ابقت عليهم سلطات عمان في السجون ، انهم قاوموا الهجمات الوحشية التي مارستها قوات السلطة في ايلول وبعده ضد الاحياء السكنية والشعب ، واوقعوا الخسائر في القوات المهاجمة .. فعاقبتهم سلطات الاردن بالابقاء عليهم في السجون !!

لقد خرج عدة مئات من خيرة مناضلي شعبنا ، وامتلكوا حريتهم ، وحاولت سلطات عمان ان تعزو هذا الى « الكرم والمحبة والتسامح » الذي تملكه هذه السلطة . فهل حقا هذا هو الذي ادى الى اطلاق سراح المناضلين في سجونها ؟؟

طوال سنوات ، نمت وازدادت عزلة حكام عمان وصنائعهم بين صفوف شعبنا الفلسطيني وخاصة داخل المناطق المحتلة ، وباءت محاولاتهم الرامية الى كسب ولاء الشعب وثقته بالفشل ، رغم كل وعودهم لشعبنا بحق تقرير مصيره ضمن اطار مملكتهم والابقاء على سيطرتهم بعد زوال الاحتلال !! وقد ادت النقمة وازدياد العداء بين صفوف الشعب لسياسة حكام عمان الى ارغام عدد من صنائعهم في المناطق المحتلة على احناء رؤوسهم والتوقف عن العمل والترويج لسياسة حكام عمان والارتباط بهم . وخلال مناسبات عديدة طوال السنوات الثلاث الماضية ، اعلنت الهيئات النسائية والطلابية والبلديات والنقابات والشخصيات الوطنية استنكارها لاستمرار العسف والاضطهاد ضد مناضلي الشعب الفلسطيني في سجون حكام عمان ، وطالبت بالافراج الفوري عنهم . وكانت عزلة حكام عمان تتفاقم باستمرار وتزداد احكاما .

وفي الضفة الشرقية ، ورغم اسوأ اشكال القمع ، عبر ممثلو القوى الوطنية في كل مناسبة عن احتجاجهم على استمرار احتجاز مئات من المعتقلين الوطنيين . وكان التذمر والاحتجاج ، الخافت ولكن الواسع والعام بنفس الوقت ، يعم كل الاوساط . فليس هناك من مخيم او حي الا ونكب باحد ابنائه شهيدا او معتقلا على يد السلطات الحاكمة .

عربيا ، وعلى نطاق العالم ، كانت الحملة التي تطالب بحرية المعتقلين عامة وواسعة وممتدة ، ولم يستطع حكام عمان أن يفعلوا شيئا تجاهها سوى انكار وجود معتقلين في سجونهم !! ، وادعاء ان من هم في السجون ليسوا سوى محكومين عاديين بجرائم عادية !! ، وهذا ما حاول ان يؤكده وزير خارجيتهم في مؤتمر وزراء الدفاع العربي في الكويت

هذه العوامل كلها ارغمت حكام عمان على التسليم بحق خيرة مناضلي شعبنا في الحرية امام تزايد العزلة الداخلية لسياستهم وتصاعد النقمة العارمة ضدهم خارجيا . ولا يفند في هذا المجال كل محاولتهم لزرع الوهم بأن هذه الخطوة جاءت بناء على « احساس بالتسامح والرأفة » المفاجئة والمباغتة التي عمرت صدورهم ! شعبنا يعرف كم هي مضحكة هذه الادعاءات .

لقد خرج المناضلون من السجن ليحتلوا دورهم في مكان الصدارة في حركة شعبنا ونضاله من اجل تحرير وطنه وطرد الغزاة المحتلين ، وهذا حق بديهي لهم . وسيظل هؤلاء المناضلون ، الذين يمثلون عناصر بارزة في النواة الصلبة للحركة الوطنية في الاردن المعادية للاحتلال ، والمناضلة من اجل الديمقراطية للاردن وتحرره الوطني ، والمناهضة بحزم للامبريالية وسياستها في الابقاء على الاردن قاعدة استراتيجية لها ، سيظل هؤلاء جزءا من طليعة شعبنا في الاردن ، في نضاله الراهن من اجل تعبئة وطنية شاملة

صوت رجعي مشبوه داخل جيش التحرير الفلسطيني

وحدة موقف حركة المقاومة تفرض طرد العقيد نهاد نسيبه وسحب كتيبة جيش التحرير من الاردن او تسريحها

كثيرا ما اشارت الاوساط الثورية الفلسطينية الى دور «حصان طروادة» الذي يلعبه العقيد نسيبه على راس كتيبة من جيش التحرير بقيت في الاردن منذ مذابح ايلول وتحت الرقابة المباشرة للمخابرات الاردنية . وفعلا فقد لعب نسيبه وزمرته دور الاحتياطي بيد نظام الملك حسين يشهره متى شاء لاضفاء المدائح على حكام عمان دون حياء او خجل . والكل يتذكر تصريحات نسيبه في اواخر العام الماضي لجريدة «النهار» البيروتية في مدح الملك حسين ، وقد طالب العديد من اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحادية عشرة (كانون الثاني ١٩٧٣) بطرده ، وتكليف قيادة جيش التحرير بتكذيب هذه التصريحات .

وفي الظروف السياسية الراهنة يطل علينا العقيد نسيبه ليتابع دور « حصان طرواده » وبصفته « قائد قوات جيش التحرير الفلسطيني المرابطة في الاردن » كما جاء في توقيع رسالته الى الملك حسين ، وقد جاءت رسالته لتمثل خروجا كاملا عن موقف منظمة التحرير وبرنامجها السياسي تجاه الملك حسين ونظامه حيث ينتظر نسيبه ، بدء معركة التحرير بقيادة جلالته ، كما تمثل رسالته اهانة بالغة لصمود مناضلي الثورة في سجون الملك حسين والذين انتزعوا حقهم المقدس في الحرية بفضل صمودهم ونضال الثورة الفلسطينية وتضامن جميع القوى الوطنية والتقدمية العربية والعالمية . واعتبر نسيبه انتزاع المناضلين لحريتهم « مكرمة ملكية » وبالتأكيد سيتبعه حفنة من الطابور الخامس الفلسطيني في شرق الاردن والاراضي المحتلة .

ان الموقف الوطني والحرص على وحدة الثورة يفرض على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير طرد العقيد نسيبه من جيش التحرير وسحب الكتيبة المرابطة في الاردن أو تسريحها لوضع حد مباشر للتلاعب بمصير الثورة والشعب والوطن وعدم بقاء الكتيبة مثل مسمار جحا اداة بيد حكام عمان لاظهار الموقف الوطني الفلسطيني بمظهر المنقسم على نفسه وكذلك منظمة التحرير .

اسرائيل تعترف بمصرع قائد الغارة على بيروت أمام مقر الجبهة الشعبية الديموقراطية

« حضروا بسفن الصواريخ ونزلوا بزوارق المطاط »

اعترفت مجلة « بماحانيه » الناطقة بلسان الجيش الاسرائيلي والصادرة في ١٨ ايلول الجاري بمصرع قائد العدوان الصهيوني على بيروت في ١٠ نيسان اللفتنانت ييغال . ونشرت المجلة تفاصيل العدوان الذي استشهد خلاله ثلاثة من قادة المقاومة « كمال ناصر ، وابو يوسف ، وكمال عدوان » وخمسة ابطال من مقاتلي الجبهة الديمقراطية . وقالت المجلة « ان القوات الاسرائيلية نقلت الى الشواطئ اللبنانية بواسطة سفن الصواريخ وواصلت طريقها الى الشاطئ بواسطة زوارق المطاط »

ونشرت المجلة تفاصيل كاملة من الهجوم والمعركة التي دارت امام مقر الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، فقالت : « وقعت المعركة على بعد خمسة كيلو مترات عن الشاطئ ، وهاجمت القوات الاسرائيلية مواقع تبعد نحو نصف كيلومتر عن مخيم اللاجئين في حي صبرا ، وقرب معسكر لبناني » . وجاء في المجلة « انه خلال اقتراب القوات المهاجمة من اهدافها ، نجحت في التهرب من مجنزرة كانت على وشك ان تكتشفها . وقد توقفت القوة على بعد نحو ٧٠ مترا من مقر الجبهة الديمقراطية ، واقترب جنود من المظليين بلباس مدني من مدخل مقر الجبهة المحاط بحراسة كبيرة ، وفتحوا النار على الحرس في مدخل المقر من اسلحة كاتمة الصوت وعندئذ اطلق الفدائيون النار عليهم من سيارة كانت تقف قرب المقر فاصابوا ثلاثة من الاسرائيليين بجروح وقتل خلال الهجوم عوديابيا تسور وحجاي معيان ونقلتهما من الشاطئ اللبناني طائرة عمودية تابعة لسلاح الطيران الاسرائيلي .. واضافت المجلة ان معركة عنيفة وقعت امام مقر الجبهة بين القوة المهاجمة وبين الفدائيين الذين اطلقوا نارا غزيرة والقوا قنابل يدوية . واضافت ان قائد العملية اللفتنانت ييغال اصيب بجروح خلال الهجوم ثم توفي في وقت لاحق » .

وقد اكتفت المجلة بنشر هذه التفاصيل عن العدوان على مقر الجبهة الديمقراطية وتجاهلت الغارة على فردان حيث استشهد القادة الثلاث.

ومما هو جدير بالذكر ان دافيد اليعـازر رئيس اركان جيش العدو كان قد عقد مؤتمرا صحفيا في ١١ نيسان اعترف فيه بالمقاومة الشديدة للعدوان امام مقر الجبهة الديمقراطية وبسقوط قتيلان وثلاثة جرحى من قوات العدوان ولم يتطرق الى مصرع اللفتنانت بيغال قائد العدوان .

وفيما بعد اعترفت صحيفة معاريف الصهيونية في ٨ حزيران بمصرع ١٢ جنديا من قوات العدوان .

منظمة الجبهة في القدس : قاطعوا انتخابات الهستدروت

خلال يومي السادس والسابع من ايلول ، بدات في مدينة القدس حملة واسعة من التعبئة والاحتجاج الشعبي ضد انتخابات الهستدروت التي تجري في ظل نشاط صهيوني واسع لاشراك عناصر عربية من القدس ضمن لوائح الاحزاب الصهيونية ، وتسجيل اسماء العمال العرب وتنسيبهم لعضوية الهستدروت ، من اجل اشراكهم في الانتخابات . وهذه الخطوة تاتي على طريق عملية استكمال تهويد مدينة القدس « ودمجها » ، ومن اجل تحطيم النقابات العمالية العربية في المدينة ، وقطع الطريق على حق التنظيم النقابي المستقل للعمال العرب داخل القـدس .

وقد شملت الحملة ضد الانتخابات ، مختلف اشكال الاحتجاجات بما فيها صدور قصاصات من الورق تم توزيعها على نطاق واسع تدعو الى مقاطعة الانتخابات وتحذر العناصر العربية التي تم التغرير بهـا بواسطة الاحزاب الصهيونية وخاصة حزب العمل الحـاكم في اسرائيل ، من اجل الانضمام الى قائمة هذا الحزب . كما امتلات جدران مدينة القـدس بشعارات الدعوة الى التضامن والوحدة من أجل مواجهة المؤامرة الصهيونيـة الجديدة ورفض الاشراك في الانتخابات . ومرة اخرى كما وقع يوم الخامس من حزيران ارتفـع علم فلسطين على سور القدس ، وشاهد سكان القدس علم فلسطين مرسوما بالطباشير الملونة على الجدران .

ولقد ساهمت منظمة الجبهة الديمقراطية في القدس بدور بارز في هذه الحملة ، وصـدر بيان بتوقيع المنظمة تم توزيعه يومي ٦ — ٧ ايلول بشكل واسع في المدينة يحرض على مقاطعة الانتخابات والتصدي لسياسة المحتلين.

وعلى اثر هذا ، جرت حملـة اعتقالات واسعة بين صفوف المواطنين شملـت عددا كبيرا من العمال والطلبـة بتهمة التحريض واصدار المنشورات ، وشوهد رجال الشرطة الاسرائيليون وهم مشغولون بطمس الشعارات على جـدران المدينة وازالة الوان العلم الفلسطيني .

ان الحملة من اجل مقاطعة انتخابات الهستدروت ، تشكل جزءا من النضال الوطني العام والواسـع لمقاومة اجراءات التهويد والضم التي يعمـل من اجلها المحتلون وخاصة في مدينـة القدس ، وفي المقابل فان النضال من اجـل حق التنظيم النقابي المستقل للعمال العرب في المناطق المحتلـة وخاصة في القدس ، يحتـل ركزا هاما في نضال الطبقـة العاملة الفلسطينية وجماهير الشعب داخـل هذه المناطق ، كجزء من نضالهم العام ضد سياسة الاحتلال ، ومن اجـل الحفاظ على وحدة العمـال العرب وتضامنهم في وجه المحتلين .

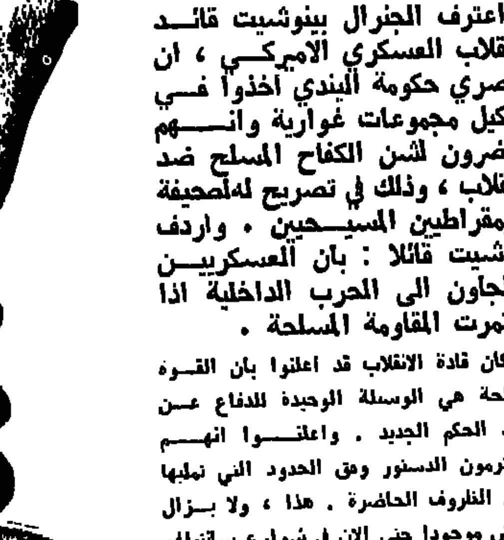
اكبر ميزانية لاجهزة القمع في تاريخ السعودية الاموال للثورة المضادة في الجزيرة والبلاد العربية ، والفقر للغالبية العظمى من شعب الجزيرة

خصص القسم الاكبر من الميزانيـة السعودية لما اسموه بشؤون «الدفاع» فقد بلغت المخصصات لوزارة الدفاع وحدها مبلغا يفوق المبلغ المخصص لها في ميزانيـة العام الماضي باكثر من الضعف حيث كانت ميزانيـة وزارة الدفاع السعودي في عام ٧١ — ٧٢ مبلغ ٢٢٤٦ مليون ريـال سعودي ، بينما بلغت المخصصات للسنة الماليـة الحالية ٥٤٠٨ مليون ريال سعودي ، كما خصص لهيئـة « الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » ٥٠ مليون ريـال سعودي ، وخصص للداخليـة ١٢٩٤ مليون ريال سعودي بينما كان في العام الماضي ٣٧٥ مليون ريال سعـودي ، وخصص للحرس الوطني مبلغ ٦٤٩ مليون ريال سعودي بينما كان في العام الماضي ٤٠٠ مليون ريال سعودي ، اما وزارة الاعلام فقد خصص لها ٢٤٩ مليون ريال سعودي بزيادة عن العـام الماضي تقدر بـ ٨١ مليون ريال سعودي

وبلغت نفقات النثريات (قهوه ، شاي سجاير) للديوان الملكي مليونين ونصف مليون ريال سعودي .

ان من يطلع على هذه المخصصات الباهظة لا بد ان يخرج بنتائج لما يخصه النظام السعودي الرجعي من نوايـا عدوانية شريرة وتاريخه المليء بالجرائم يفضح ويؤكد ذلك .. فالمخصصـات الخيالية للدفاع والداخلية والهيئـات التابعة لهما تؤكدان ، بما لا يدع مجالا للشك بان الرجعية السعودية تعد العدة لضرب حركة التحرر الوطني العربي عامة وفي الجزيره والخليج خاصه ، وتهيء نفسها لحرب عدوانيه لاجهاض النظام التقدمي في اليمن الديمقراطيه . وثانيا بانها تخصص الجزء الاكبـر من ميزانيتها لحماية نفسها — اي الاسره السعودية — من غضبة الشعب ومن تسرب رياح الثورة اليه ، بينما تعيش الغالبية العظمى من شعـب الجزيرة العربية في فقر مدقع تعاني من شظف العيش وهوان الحياة .. وثالثا انهـا تخصص لاجهـزة القمع الرجعيـة مخصصات خيالية لتكون في مامن من تغلغل روح الثورة في صفوف الجماهير الشعبية في الجزيرة العربية وتحفزها لانهاء السيطرة الرجعية واقامـة نظام وطني ديمقراطي فيها .

تشيلي
العسكريون لم يسيطروا على البلد رغم اغراقه بدم الآلاف !



اعترف الجنرال بينوشيت قائـد الانقلاب العسكري الاميركـي ، ان مناصري حكومة الليندي اخذوا فـي تشكيل مجموعات غوارية وانـهم يتحضرون لشن الكفاح المسلح ضد الانقلاب ، وذلك في تصريح لصحيفة الديمقراطيين المسيـحيين . واردف بينوشيت قائلا : بان العسكريين سيلجاون الى الحرب الداخلية اذا استمرت المقاومة المسلحة .

وكان قادة الانقلاب قد اعلنوا بان القـوه المسلحة هي الوسيلة الوحيدة للدفاع عـن وجود الحكم الجديد . واعلنـوا انهـم سيحترمون الدستور وفق الحدود التي تمليها عليهم الظروف الحاضرة . هذا ، ولا يـزال الجيش موجودا حتى الان في شوارع سانتياغو بحجة تصفية « الجيوب المخربة » في الضواحي والمراكز الصناعيه والامكنـه العماليـة والشعبية .

واكدت ابنه الليندي ان اباها استشهـد وهو يقاوم ولم يمت منتحرا كما زعم بـلاغ الانقلابيين ، وقالت ان العسكريين عرضـوا عليه طائرة ليهرب بها مع عائلته ، فرفض، وصرحت ارملة الليندي بمناسبة ذكرى استقلال التشيلي بان المقاومة قد ابتدات ولم تنته . والجدير بالذكر ان قاده الانقلاب قرروا الغاء الاحتفال بذكرى الاستقلال ، خوفا من العناصر الشغب » .

هذا ولا تزال المعارك العنيفة مستمره في سنتياغو وبعض مدن الجنوب بين قـوى الامن وعناصر اليسار ، وحتى الان لم يسيطر الانقلابيون كلية على البلاد ، بفضل المعارك الجاريه في الضواحي وصمود القناصة بوجه دبابات الجيش ، مما حمل قادة الانقلاب على تشديد قبضتهم العسكريه ومواجهة اي تحرك عمالي وشعبي بعنف وقسوة ، لدرجـة ان السجون غاصت بالمعتقلين ، وحملة الاعتقالات لم تنته بدليل توزيع لوائح جديـدة علـى مراكز الامن بالاشخاص المطلوبين ، بالاضافة الى طرد ما يزيد على ١٥ الف اجنبي ولاجيء سياسي يساري من البلاد وقتل البعـض منهم ، وكان اخرهم اعدام احد الطـلاب المتروبلين في شوارع سنتياغو كامثولة لردع المقاومه العمالية والشعبيه ، وكان الجيش قد استدعى مراسلي الصحف الاجنبية واستجوبهم وقام بحملات تفتيش لاماكن سكنهم ...

واقدم الانقلابيون على قطع علاقـات التشيلي مع كوريا الشماليه في ١٩ ايلـول الجاري كما سبق لهم وقطعوا علاقاتهم مـع كوبا ، ويدرسون الان قطع العلاقات مـع الاتحاد السوفياتي وفيتنام الشمالية ، وخاصة بعدما طرد الاتحاد السوفياتي الدبلوماسيين التشيليين من موسكو .

واعلن قادة الانقلاب ايضا عن حل كـل الاحزاب التي كانت تساند حكومة الرئيـس سلفادور الليندي والسماح فقط للاحـزاب اليمينيه والمؤيده للانقلاب بالعمل السياسي في تشيلي . ووضعوا الشاعر الماركسي بابلـو نيرودا تحت الاقامه الجبرية ومنعوا كل اتصال به وقطعوا خط الهاتف في منزله ، ولم تكتف « الديمقراطيه » البورجوازيه بذلك ، اذ فرض الانقلاب على الشباب والطلاب اليساريين قص شعورهم ولحاهم بحجه ازاله كل « اثار وشعارات ورموز » التوريين الشيوعيين فـي اميركا اللاتينية .

وبرغم قلة المعلومات الوارده من تشيلي، لا تزال وكالات الانباء تردد عن استمـرار المقاومه في بعض المناطق ، عدا عن الاستنكار العالمي الذي لاقاه قادة الانقلاب من كافـة حركات التحرر الوطني والقوى الديمقراطيـة والثوريه وشجبها للانقـلاب العسكـري الاميركي . وقد شذ عن القاعده ، بالطبع ، كل من الاوروغواي وحكومة جنرالات البرازيل التي منعت الصحافه البرازيليه من انتقـاد الانقلاب التشيلي

اجراءات الدولة لاتمنع تدهور مستوى معيشة الجماهير والاضراب العمالي العام وسيلة ضغط أكيدة .

بعد حوالي ثلاثة اسابيع على الاضراب العام الرمزي ليوم واحد ومظاهرة الاحزاب ، ماذا تحقق فعلا على صعيد الحد من الغلاء ومن تدهور مستوى معيشة الجماهير ؟ قلنا في اعداد ماضية ان رفع الحد الادنى للاجور وزيادة الـ ٥ بالمئة لعمال ومستخدمـي القطاع الخاص ، ومشروع الدرجـة الاستثنائية لموظفي القطاع العام كانت اجراءات ترمي بالدرجة الاولى ، الى تطويق الاضراب العمالي العام ومظاهرة الاحزاب يوم الثلثاء فـي ٢٨ اب المنصرم . اذن تطلب الامر اضرابا عاما ليوم واحد لنيل زودة ابتلعتـها سلفا ارتفاع الاسعار الجنوني — هذا اذا ما قرر ارباب العمل دفعها . وهو امر مشكوك فيه او انه ، في اقـل تقدير ، يتطلب نضالا ضاريا لا يقـل عن النضال الذي خيض العام الماضي للفرض نفسه ، وسقط بنتيجته شهيـدان على ابواب معامل غندور فـي الطيونـة .

اول ما يجب ملاحظته هو ان نغمـة « الاحتكار » قد اختفت من تصريحات المسؤولين. لقد استخدم شبح الاحتكار لضيع المسؤولية الفعلية عن موجة الغلاء ، خاصة بعد انضمام كبار المحتكرين من تجار وصناعيين اجوقة الذين يدينون « الاحتكار » . كذلك عبر التركيز على « الاحتكار » عن رضوخ مؤقت من قبل الاقطاع السياسي للنقمة الشعبيه العارمة ضد تدهور مستوى المعيشه . ولما ادت هـذه المعزوفه دورها في تمييع وتنفيس الاضراب العـام ، بمساعدة اليمين النقابي ، سحبت من التداول، خاصة بعد صدور تصريح عن ارباب العمـل يتهم المسؤولين باثارة النعرات الطبقية بسبب كثرة احاديثهم عن « الاحتكار » .

فقد تمادى الاقطاع السياسي اكثر من اللزوم في ادانه « الاحتكار » ، فبدا وكانه يوجـه اصبع الاتهام لاسياده البرجوازيين . فكـان لا بد من التراجع . وهكذا حلت صيغـة « الجشع » بسلام محل صيغة « الاحتكار » . واطمانت البرجوازية الى ان المزايدات الكلامية لوكلائها السياسيين لن تخرج عن نطـاق المعقول . وانما بقيت كلاما بكلام ليس المقصود منه الا التخدير والتضليل والتمييع .

غش جديد في الخبز وارتفاع في الاسعار ولجان ولجان ولجان ...

« الجشع » . عال . ما الذي تحقق علـى صعيد مكافحة « الجشع » ؟

□ نشر قرار رفع الحد الادنى للاجـور وزودة الـ ٥ بالمئه في الجريده الرسمية . وبدات معه معركة فرض تطبيقه اضافـة الى معركة دفع اجور يوم اضراب ٢٨ ايلول . وقد اعلن ارباب العمل الصناعيون سلفا رفضهم للامرين معا .

□ لم يوقع رئيس الدوله بعد على القرار القاضي بمنح الدرجه الاستثنائيه للموظفين . وشاع ان مشروع القرار سوف يعاد الـى مجلس النواب لاقراره مع مشروع ثان يقضي بتحصيل « الترمية » علـى التحسينات العقارية ، حيث ان الاموال التي ستجنيها الدولة من ضريبة « الترمية » سوف تستخدم لدعم الدرجة الاستثنائية للموظفين .

□ اللجان الرسمية و « المشتركة » تفرخ المزيد من اللجان واللجان الفرعية . يحضرها نواب وتجار وصناعيون ونقابيون وممثلـون نصبوا انفسهم للحديث باسم المستهلكين وخبراء اقتصاديون وممثلات عن الجمعيات النسائية والادارة . وكل هذا الجيش العرمرم لماذا ؟ للنقاش « النظري » حول اسباب الغـلاء .

ولتشكيل المزيد من اللجان . وتاجيـل الاجتماعات من اجل « تعميق » النقاشات !! يناقشون كل شيء ولا شيء . الاسـواق الشعبية (هذه شكلت لها لجنة «خاصة») .

التضخم المالي : يعلمنا الخبراء ان حجـم الودائع المصرفية ارتفع هذا العام بما قيمته ١٢٥ مليون ليرة ، بينما ارتفع العام الماضي بما لا يزيد عن ٥٠ مليون ليرة . امـا كيف يواجه التضخم المالي الناجم عن هذه الودائع بفضل سياسة يعتمدها المصرف المركزي . فهذا أمر اخر .

ماذا حقق نشاط اللجان

في ختام جولة طويلـة مـن الاجتماعات ، برزت الوعود التالية :

— تقديم قرض للتعاونيات بقيمـة خمسـة ملايين ليرة
— بناء الاسواق الشعبية في المدن الرئيسية
— تسعير بعض السلع . وقد صدرت بالفعل لائحة تحدد الاسعار الرسمية لبعض المواد: الخبز ٥٠ قرشا الكيلو ، الملح ٢٥ قرشـا للـ ٧٠٠ غرام ، البنزين ٧٢٥ قرشا للتنكة ، السكر ٧٥ قرشا للكيلو ، البطاطا ٣٥ قرشـا البصل ٢٥ قرشا ، الغاز ، الترابة ، اللحوم (اعتماد تعرفة النقابة) الى اخره .
— الغاء الاجازات المسبقة والرسوم الجمركية عن بعض السلع
— وعد بتوسيع صلاحيات مكتب الحبـوب والسكر الشمندري .

وكالعادة تاتي هذه الوعود والاجـراءات في محاولة لقطع الطريق على الاضـراب العام المفتوح الذي قرره مجلس مندوبـي الاتحاد العمالي العام ابتداء من ٢٨ ايلـول الجاري . والهدف من ذلك كله واضح كـل الوضوح : جعل قضية الاضراب العمالـي العام معلقة حتى اخر يوم ، على امل تنفيذ واقرار مشاريع السلطة (المقرر البت بها في اجتماع مجلس الوزراء يوم الاربعـاء القادم) . وخدمة لهذا الغرض ، صرح غبريال خوري ، رئيس الاتحاد العمالي العام ، بما يلي « نامل في ان تنخفض الاسعار في الايـام المقبلة فنلغي الاضراب الذي نعتبره وسيلة لا غاية . اما اذا استمر الغلاء والاحتكـار على ما هما فالاضراب العمالي المفتوح سيقع حتما في موعده ».

لننظر اولا الى الاسعار اذا وضعنا جانبا قدرة الدولة على مراقبة التقيد بالاسعـار الرسمية المقررة ، نجب ملاحظـة الامـور التالية :

□ لائحة الاسعار الرسمية تتناول عددا من المواد الثابتة الاسعار اصلا (الغـاز ، البنزين .الخ) وبعضها الاخر قد ارتفع سعره اصلا (كالخبز او المعكرونة) . هنا لا بد الى الاشارة لقضية الخبز ...

□ بعد الغش في نوعية الطحين المستخدم لصنع الخبز ، برز الان الغش فـي وزن الخبـز .. اصحاب المخابز يتحايلون على تحديد سعر كيلو الخبز بخمسين قرشا ببيـع ٨٠٠ غراما من الخبز بخمسين قرشا . ويعلق وزير الاقتصاد ، بعد الوعد طبعا بالتحقيق في الامر ومعاقبة المخالفين ، فيقول ان الدولة وافقت على زيادة سعر كيلو الخبـز الى ٥٠ قرشا لان سعر كلفته عنـد صاحب المخبز هو ٤٧٫٥٠ قرشا . ما معنى ذلك ؟ انه يشير الى الاسباب الفعلية لارتفاع اسعار الخبز : تلاعب اصحاب المطاحن بسعـر الطحين ونوعيته ، وصغر وحدات انتاج الخبز (الافران) . وبدون التصدي الجذري لهذين السببين ، سوف يرتفع سعر الكيلو او تتغير نوعية الخبز او يدفع اصحاب المخابز لشتى اشكال التحايل للابقاء على هامش من الربح يؤمن لهم معيشتهم ، وهم كغيرهم من المواطنين ذوي الدخل المحدود يعانون من الغلاء وتدهور الاوضاع المعيشية .

□ مع اقتراب العام الدراسي يعلن اصحاب المدارس الخاصة ، على لسان الاب اغناطيوس مارون ، عزمهم على رفع اقساط المدارس ويحملون الدولة مسؤولية اهمالهم وعـدم مساعدتهم . وذلك بعد ايام قليلـة مـن المؤتمرات الصحفية المتتالية لوزير التربيـة الذي وعد بالاشراف الرسمي علـى الاقساط المدرسية واسعار الكتب واللوازم .

باختصار ، ان ما تقوم به الدولة هو تثبيت الاسعار ، في الوقت الذي تتطلب المعالجة الجادة خفض هـذه الاسعار ، والتهيئة الفعلية لعـدم

ويدّعون ان اسباب الغلاء خارجيّة !

ننشر فيما يلي لائحة بارتفاع اسعار بعض المواد الغذائية كما اقرتها ادارتا معامل « جبر » و « غندور » للاغذية خلال الفترة الاخيرة . ففي ٢ أيلول الجاري ، جرى الاتفاق على رفـع اسعار الحلوى والطحينة والحلويات والشوكولا بين ادارتي المعملين ، وارتفعت الاسعار بين ٢ و ١٦ أيلول .. وتجدر الملاحظة ان عمال معامل غندور لم يضربوا في الاضراب العام الماضي ، اي انهم لم يتكبدوا اي خسائر من الاضراب ، كما انهم وافقوا على منح عمالهم زودة اجور ورفـع الحد الادنى . وبعد ، هل بقـي من يصدق ان الغـلاء راجع لاسباب خارجيـة .

سوسيال كرتون	١٢٠ — ١٤٥
لوليتـا	١٠٠ — ١٠٥
مدهـون	٢٥٥ — ٢٧٥
مـدور	٢٤٠ — ٢٦٠
بتي فور شوكولا	٢٨٥ — ٤١٥
بتي فور سـادة	٢٤٠ — ٢٦٠
كوفي تـايم	١٧٥ — ٢١٠
وايفـرز اكسترا	٣٩٥ — ٤٥٠
سنـدويش	٣٥٠ — ٣٨٥
غرانـادا	٢٩٥ — ٣٢٥
فـرد فرو	٤٢٠ — ٤٨٥
بيـلا	٤٠٥ — ٤٥٠
بومبيتـو	٣٨٠ — ٤٢٥
موتورسـت	٥٠٠ — ٥٥٠
كـوم ، ٥٠٠ غرام	٧٠ — ١٠٥
كوم ، ٧٠٠ غرام	١٤٠ — ١٨٥
ملبس ، ٨٠٠ غرام	٦٠٠ — ٦٢٥
ميـك مـاك	٥٦٠ — ٦١٥
تود فروتا كيم	٦٧٥ — ٧٧٥
بيتر ملك ، ٥٠ ، ٢٤	٥٠٠ — ٧٧٥
بيتر ملك ، ١ ، ١٢	٥٠٠ — ٧٧٥
كـودلاك	٣٨٥ — ٤٢٥
تـابلوه	٧٠٠ — ٨٥٠
نفربتـي	٥٩٠ — ٧٥٠
كروكـان	٥٢٥ — ٦٢٥
فـاندوم	٥٢٥ — ٦٢٥
الشـرق	٤٢٥ — ٥٥٠
الروشـة	٢٧٥ — ٤٢٥
توب بلاستك	٣٢٥ — ٤٠٠
دميسم شكو كومل	٣٢٥ — ٤٥٠
ديسير باينوير	٣٢٥ — ٤٥٠
مطلوبـك	٢٧٥ — ٤٠٠
توب ملون	٢٧٥ — ٣٥٠
فرسـاي	٧٥٠ — ٩٠٠
سباكتي ، ٥ كلغ	٣٢٥ — ٤٢٥
حلاوة ، رطل	٣٩٥ — ٤٢٥
حلاوة ، ٦ كيلو	٩٥٠ — ١١٤١٠
حلاوة ، كيلو جوز	٢٤٠ — ٢٧٠
راحة سـادة ، كيلو	٨٠ — ١١٠
راحة اكسترا	١٦٥ — ١٧٠
طحينة ، ١٦ كلغ	٣٧٤٢٥ — ٤٦٤٠٠
طحينة ، كيلو	٢١٠ — ٢٥٥
سمسم	١٩٠ — ٢٤٠

ارتفاعها خلال الاشهر القادمة .

تتوقع كافة المؤشرات زيادة بنسبة ١٤بالمئة على اسعار المواد الغذائية قبل نهايةالعام .

□ ان جزئيه لائحه الاسعار مترافقة مع الارتفاع في اسعار بعض الحاجيات الاخرى . ننشر ادناه لائحه بارتفاع اسعار منتجات معامل « جبر » و « غندور » الغذائية منذ مطلع الشهر حتى الان . وهي تشير بوضوح الى « الاسباب الداخليه » للغلاء . ولعل هذا الارتفاع هو ما يشير اليه الوزير ميشال ساسين في تصريح اخير يقول فيه انه قدجرى رفع أسعار بعض الحاجيات بصورة مصطنعه » . كذلك ، فقد عاد برش الصابون الى الاسواق بعد افتقاده خلال اسابيع ، بعد ان وافقت الدولة على رفع اسعاره (من أصناف « حياة » و « بعلبك ») .

لقد قيل ، في اكثر من مناسبة ، ان اطلاق المنافسة في مجال السلع الغذائية لا يشكل بأي حال من الاحوال محاولة في اسعارها . ان الاحتكار لا يرتكز الى الاجازات لا تشكل بأي حال من الاحوال محاولة في خفض أسعارها . ان الاحتكار لا يرتكز الى الاجازات المسبقة الممنوحة لفئه من المستوردين وانما هو النتيجة المنطقية لنظام المنافسة الحرة نفسه ، وللتفاوت بين الراسماليين انفسهم. ان الراسمالي الكبير نفسه ، بسبب ضخامة رساميله و « سمعته » التجارية ، من صلات وتسهيلات في التسليف تجعله قادرا على الاحتكار اكان يملك رخصة مسبقة للاستيراد ام لا يملك .

هذا على صعيد الاسعار ، اما على صعيد زوده الخمسه بالمئة ورفع الحد الادنى ، فاول ما يجب الاشارة اليه ان الطبقة العاملة لم تتمكن من انتزاع دفع اجور ايام الاضراب الا في اواخر الاسبوع الماضي . كانت جمعية الصناعيين قد اتخذت قرارا بعدم دفع اجور ايام الاضراب . وقد انتزعت الطبقة العاملة اجور ايام الاضراب بواسطة الضغط المباشر والتهديد ، اي بعد اضراب عمال « سليب كونفورت » وبعد تهديد نقابة عمال الغزل والنسيج باللجوء الى الاضراب .

كذلك ليس ما يشير الى امكانية موافقة ارباب العمل على دفع زودة الخمسة بالمئة ورفع الحد الادنى للاجور ، دون ان تخوض الطبقه العامله معارك عديدة لانتزاع هذه المكاسب الجزئية التي لا تكفي اصلا للتعويض عن انخفاض مستوى معيشة العمال بسبب ارتفاع الاسعار بما يزيد عن ٢٠ بالمئة .

ما معنى ذلك كله ؟ انه يعني ان الدولة قد افرغت كل ما في جعبتهامن مشاريع واجراءات ووعود : زودة اجور ابتلعها الغلاء سلفا ، ويتطلب دفعها ، على كل حال ، خوض المعارك لاجبار ارباب العمل على دفعها . محاولات تحديد بعض الاسعار ينسفها من الاساس التمسك بنظام الاقتصاد « الحر » وقوانينه الفوضوية . اجراءات جزئية لن تؤدي الى اية نتيجة ملموسة ما لم ترتبط ببرنامج متكامل لوقف تدهور مستوى معيشة الجماهير : خفض الاسعار ، بدل تثبيتها ورفعها ، والتهيئة لمنع ارتفاعها المتوقع ؟ احتكار الدولة لاستيراد المواد الغذائية وتوزيعها ، بدل الحديث العام عن توسيع صلاحيات مكتب الحبوب والسكر الشمندري ؟ خفض كلفة الانتاج الزراعي والحد من الوسطاء ؟ اعتماد السلم المتحرك للاجور بالقياس الى رصد دقيق لارتفاع الاسعار ، وغيرها من الاجراءات الكفيلة وحدها بالحد من الغلاء ومحاربة « الاحتكار » .

لكل هذه الاسباب ، لا تزال العوامل التي دفعت الى اعلان الاضراب العمالي العام يوم ٢٨ ايلول كما كانت في السابق . والاعداد لهذا الاضراب بكافةالوسائل والعمل على انجاحه هي المهمة الراهنة والملحة ..

لبنان الرسمي في مؤتمر عدم الانحياز :

تبرئة للاستعمار وانحياز للرجعية العربية .

الاذاعة والتلفزيون واجهزة الاعلام الاخرى ملأت البلد ضجيجا خلال الاسبوع الماضي بتمجيد«الدور المرموق » الذي لعبه الوفد اللبناني في مؤتمر دول «عدم الانحياز» في العاصمة الجزائرية . يقال لنا ان لبنان الرسمي لعب دوره«التقليدي» في الدفاع عن القضية الفلسطينية ، وتجري الاشادة بحيوية الوفد وكثرة اتصالاته وزياراته . وبطول الحديث. اخيرا وليس اخرا . عن خطاب رئيس الحكومة البليغ الذي استدر الاعجاب والتهنئة والاطراء . هذا دون ان ننسى المساهمة الخطيرة للوفد اللبناني في عمل لجان المؤتمر . اذ اقترح حذف كلمة « قد » من احدى التوصيات .

يحق للمواطن العادي ان يتساءل: كيف مثل الوفد الرسمي الشعب اللبناني في مؤتمر « عدم الانحياز » !

الصداقات القديمة ...

على هامش المؤتمر ، عقدت الوفود عده اجتماعات رسمية فيما بينها . وتشاء الدعاية الرسمية ان تبرز ثلاثة زيارات . الاولى قام بها الوفد اللبناني الملك فيصل . وتحدثنا اجهزة الاعلام ان الملك فيصل امر على استقبال الوفد اللبناني في مقصورته الخاصة — بينما استقبل باقي الوفود على عجل في « الصالون » التابع لها — ولم يكتف بتأييد النظام والعهد والحكومة ورئيسها ، بل وامر ايضا ، رغم كثرة مشاغله ، على حضور الجلسة التي خطب فيها رئيس الحكومة . مع الرئيس بورقيبة ، كان اللقاء « حارا » ، فرئيس الحكومة و « المجاهد » الاكبر يرتبطان بصداقة قديمة منذ ايام النضال الاستقلالي . واخيرا ، حرص الصلح في لقائه مع العقيد معمر القذافي على ابراز الدور البارز الذي لعبه المسيحيون اللبنانيون في « النهضة العربية » . هذا في وقت تمتلىء فيه الصحافة اليمينية اللبنانية بالمقالات الطويلة عن « اضطهاد » المسيحيين على يد « العرب » ،وتتبارى خطباء الكتائب في تمجيد صمود « المردة » (الموارنة) في وجه «الغزو» العربي !

انت فين و « التخلف » فين ؟

احتوى خطاب الرئيس تقي الدين الصلح على اربع نقاط رئيسية . الاولى ، تفسيره الجغرافي للتخلف . يقول : « ان العالم يبدو منقسما بين اولئك الذين يملكون التقدم ووسائله في القسم الشمالي من الكرة الارضية ، والذين لا يملكونه في الاجزاء الاخرى من العالم » . لمعلومات رئيس الحكومة الجغرافية : اليابان واسرائيل مثلا يقعان في « الاجزاء الاخرى من العالم »، مع انهما ليسا بلدين متخلفين . واليونان واسبانيا يقعان في القسم الشمالي من الكرة الارضية ، ويصعب اعتبارهما من البلدان التي تملك « التقدم ووسائله » . ولكن نقص المعلومات الجغرافيه ليس هو ما يشكو منه رئيس الحكومه .

فالغرض من هكذا تفسير للتخلف واضح جدا . انه يرمي الى وضع الانظمة الراسماليه الاستعماريه على قدم المساواة مع الانظمة الاشتراكية. كما يرمي الى تمييع الاسباب الفعلية للتخلف : نهب واستغلال البلدان الراسماليه الاستعماريه لثروات وشعوب البلدان المسماة « متخلفه » . وهذا نموذج عن التفسيرات التضليلية لـ « التخلف » ينتجها مؤتمر « عدم الانحياز » في زمن انحطاط « عدم الانحياز » !

تبرئة الاستعمار وتغييب دور الامبريالية الامركية

على ان النقطة الثانية تلقي المزيد من الضوء على هذه الفلسفة الخاصه حول « التخلف » . يقول رئيس الحكومه : « ان مصلحة البشرية واحده في ازاله التخلف في كل مكان من العالم . والدول المتقدمه تعد في النهاية كغيرها من شمول التقدم دول العالم اجمع » . ويطلب الصلح من الدول الامبريالية الاوروبية فهم هذه الحقيقه فيقول : « ان اوروبا التي كانت لها علاقات طويلة ومباشرة مع هذا العالم مرشحه بعد ان تختبر طبيعة تلك العلاقات لان تتفهم الخصائص الجديدة لهذا العالم » .

ما دام قسمة العالم بين « متقدمين » و « متخلفين » مجرد صدفة جغرافيه تنتج عنها ان الشمال « يملك » التقدم و « وسائله » بينما الاقسام الاخرى لا « تملكه » ، فطبيعي ان تكون المصلحة واحده في ازاله هذه المصادفات الجغرافية السخيفة . وهكذا يضيع الاستعمار ودوره في تكريس التخلف وحمايه استغلاله ونهبه بالحروب الدموية . اليس من اجل حماية هذا التخلف تشن الولايات المتحدة الاميركية (التي لا يرد خطاب رئيس الحكومة اللبنانية على ذكرها بكلمة واحدة) حروبها في فيتنام وكمبوديا ولاوس ، الم يكن حكم « الوحدة الشعبية » في التشيلي يطمع الى « ازالة التخلف » بتحقيق سيطرة الشعب التشيلي على ثرواته القومية ، وعلى راسها النحاس ، وانتزاعها من يد الشركات الاحتكارية التي تسرقها منذ عشرات السنوات ؟ اليس من اجل « ازاله » هذا التخلف قام اصلاح زراعي في تشيلي، وجرى توسيع الخدمات الاجتماعيه وبذل جهد للتوزيع المجاني للحليب على الاطفال في قارة يموت فيها مئات الوف الاطفال من الجوع كل شهر ؟ اباسم « المصلحة الواحدة للبشريه » تدخلت اميركا عبر عملائها و «وكالة الاستخبارات المركزية » لتنظيم انقلاب عسكري ضد حكم « الوحدة الشعبية » واغتيال رئيسها ؟ وبريطانيا — هذه الدولة الاوروبية التي يدعوها رئيس الحكومة لتفهم«الخصائص الجديدة » للعالم المتخلف — امن اجل المصلحة البشرية المشتركة في « ازالة » التخلف تقذف بطائراتها واسلحتها وجنودها ضد الثورة في الاقليم الجنوبي من عمان (ظفار) ؟. ضد الرعاة والفلاحين الفقراء ؟

وهكذا ، فبعد تبرئة الاستعمار من اي مسؤولية عن « تخلف » القسم الاكبر من البشرية عبر نهب ثرواتها واستغلالها لجهد شعوبها ، تجري تبرئة انظمة الحكم المحلية العميلة لهذا الاستعمار او العاجزه عن الانعتاق الفعلي منه . وكان ممثلو مثل هذه الانظمة يملأون قاعات واروقة مؤتمر « عدم الانحياز » .

ديمقراطية الكرباج و « كسر الايدي »

النقطة الثالثة في خطاب رئيس الحكومة هي تكرار ممل لاسطوانة « الديمقراطية اللبنانيه » . وقد حدد كيفية نشوئها بقوله: « نحن كمجتمع تعددت مذاهبه وعالج مشاكله عن طريق ممارسة الديمقراطية ممارسة عريقه صحيحة اصبحت طريقة حياته وجزءا من كيانه . فانشدادنا الوطني في بلدنا بعضنا على بعض ، وانتشار اللبنانيين في القارات جميعا ، كل ذلك يجعلنا منفتحين على العالم، كما ان تمسكنا بالعداله في ما بيننا توصلنا الى ان نوحد بين مصيرنا والحق ، ندافع عنه في كل مكان وننتصر له في كل مجال ».

قد تنخدع بعض دول عدم الانحياز بنباهة « الممارسه الديمقراطية » في لبنان . اما الجماهير اللبنانيه فانها اصبحت تدرك تماما هذه « الديمقراطيه » وتعرفت عليها في نضالاتها المريره طوال اعوام . فعمال غندور ذاقوا حكم « التجربه اللبنانيه الفريده »وكذلك مزارعو التبغ وملاحو عكار والمعلمون الرسميون والطلاب في شوارع بيروت ، واخذوا يدركون بان « ممارسة الديمقراطيه » في لبنان لا تكون الا بكعب البندقية اوبعقبها، وبالسرق الكمي ، والغلاء ، واحتكار المواد الغذائيه والماء والكهرباء ، والدواء وزيادة القمع والتخاذل الوطني . اما مهزلة « الانفتاح » على العالم ، فالذين يمارسونها فعلا — الذين يضطرهم البطالة والاستغلال الى الهجرة — يسمونها بتسميه مختلفه : انها عمليه طرد وتجويع لفقراء هذا البلد ، انها اغتراب ، انها تشرد !

وليس من ابسط مفارقات « الديمقراطيه » اللبنانيه ان يكون رئيس الوزراء يغني فيها في الجزائر ، بينما الشيخ بيار الجميل ،رئيس اكبر حزب سياسي في هذا البلد ، يعلن فشلها بدعوته لقيام حكم عسكري يفرض الامن والاستقرار بالكرباج وبكسر الايدي .

اخيرا ، كان الخطاب بليغا في الدفاع عن القضيه الفلسطينيه ، واستحق تهنئة واطراء العديد من الوفود . حكم السماسره اللبناني يجيد التكلم الى الاسياد المستعمرين بلغتهم. هذا امر لا نشك فيه اطلاقا . « الصبي فنز عن الخيط . هذا هو الصبي وهذا هو الخيط » . محك الولاء للقضية الفلسطينيةله تعبيره المحدد : الموقف من القضيةالفلسطينية والعمل الفدائي الفلسطيني في لبنان . هذا هو التحدي الفعلي امام رئيس حكومة « الهدنة » ما بعد ايار . هذا هو التحدي في جو ترفع فيه الفاشية براسها الاسود وتكرر الدعوة لنزع الاسلحه من المخيمات الفلسطينية وعودة الدرك اليها .

وخطاب الصلح يعكس بشكل نموذجي ، الوجه الاخر للبنان ،وجه السلطة والطريقة التي تقدم بها نفسها للعالم الثالث من خلال المنابر . وليس وجه لبنان الحقيقي الذي يقدم نفسه من خلال المعارك الوطنية والطبقية التي امتدت ،خلال سنوات ، في طول البلاد وعرضها . ولم تكن حصيلتها غير ازدياد القمع والتخلف بسبب ازدياد الانسياق في المعسكر الرجعي العربي والمعسكر الامبريالي الغربي ،والذي تدفع الجماهير اللبنانية دائما نتائجه ! تدني مستوى المعيشة ، القمع ... والتخاذل الوطني .

موضوعات حول العمل البلدي

كثرت التصريحات والوعود الرسمية حول نية السلطة في اجراء انتخابات المجالس البلدية والمخترة في تشرين القادم . وقد اتخذت عدة خطوات عملية في هذا الاتجاه ، اضافة الى ان وزير الداخلية رهن بقاءه في الوزارة باجراء الانتخابات في موعدها المحدد . الا ان الجو السياسي في البلاد لا يشجع السلطة اطلاقا على اجراء الانتخابات في تشرين . فعدا عن ان عدة دلائل تشير الى ما يبيت للمقاومة الفلسطينية من جولة تصفوية ثانية ، هناك القضايا الاجتماعية المتأزمة (الغلاء . المياه . الكهرباء . الايجارات .

اقساط المدارس ، الخ) المرشحة لبلوغ ذروتها مع انتهاء فصل الصيف وبدء العام الدراسي . وفي مثل هذا الجو ، يستبعد اقدام السلطة على اجراء انتخابات بلدية سوف تعكس ، الى هذا القدر او ذاك ، مدى عمق المعارضة الشعبية للنظام وللسلطة القائمة ومدى افلاس ممثلي ووكلاء البرجوازية من اقطاعيين سياسيين .

ولكن ، مهما يكن من امر موعد الانتخابات البلدية ، فانها تستحق التهيئة السريعة لها من قبل القوى الوطنية والديمقراطية منذ الان . وفي هذا السبيل ، نتقدم فيما يلي عددا من الموضوعات حول وظيفة البلديات . وامكانات الحد من استخدام النظام لها واستعادة الجماهير لسيطرتها على ادوات التمثيل المحلي . فضلا عن بعض النقاط البرنامجية والمتعلقة بالتحالفات الانتخابية .

١ — على عكس البرلمان ، الذي حمله الاستعمار الفرنسي الى لبنان ، فان البلديات تملك جذورها العريقة في التاريخ اللبناني . فقد ارتبطت نشأتها بولادة قوى اجتماعيةآخذة بالاستقلال عن سيطرة المقاطعجية . وهكذا ، فان البلديات ، منذ عامية لحفد الى نشوء بلديتي دير القمر وزحلة مرورا بثورة كسروان الفلاحية عام ١٨٥٨ ، كانت ادوات للاستقلال المحلي عن الهيمنة الاقطاعية . ولئن نمت الحركة المناهضة للاقطاع على نحو متفاوت بين مناطق لبنان المختلفة ، وتمكن الاقطاع من بسط نفوذه على عدد واسع من اجهزة الحكم المحلية ، فان كل ذلك لا يلغي المضمون الديمقراطي للبلديات ابان نشأتها .

٢ — مع سيطرة الادارة المركزية على المجالس البلدية ، ونمو النظام الراسمالي الى ما هو عليه الان ، قبل الاستقلال وبعده ، اخذت البلديات تتحول اكثر فاكثر الى مؤسسات تسخرها البرجوازية والاقطاع السياسي لاعادة تكوين روابط التبعية التي تشد الجماهير الى الاقطاع السياسي ، ومن خلاله الى البرجوازية المصرفية — التجارية التابعة للاستعمار الجديد . وتحولت البلديات من اجهزة حكم محلية الى اجهزة ادارية اخذت تفقد تدريجيا صفتها التمثيلية الشعبية .

٣ — وفق النظام البلدي الراهن ، نجد ان اكثر من نصف سكان لبنان محرومون من حق انتخاب مجالسهم البلدية او انهم محرومون من المجالس البلدية اصلا . ان المجالس البلدية لبيروت وطرابلس يتم اختيارها على اساس التعيين لا الانتخاب . كذلك ، فان عشرات الالوف من سكان ضواحي بيروت (برج حمود، الدكوانة ، برج البراجنة ، الشياح)محرومون من حق اختيار ممثليهم ، لان القانون الانتخابي يقضي بان يصوتوا في قراهم ، لا في اماكن سكنهم وعملهم . ثم ان هذا القانون نفسه يجيز للادارة المركزية تعيين نصف اعضاء المجالس البلدية في قرى وبلدات ومدن الاصطياف والسياحة .

٤ — في ظل سيطرة البرجوازية والاقطاع السياسي ، باتت البلديات تشكل الى حد بعيد صورة مصغرة عن النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في البلاد .

تحظى بلديات مراكز الاصطياف والساحل بامتيازات واضحة على حساب باقي البلديات. وتبين الاحصائيات ان حصة ما ينالها الفرد من الخدمات البلدية متفاوتة حسب المناطق . فهي مرتفعة في المناطق « الممتازة » (بيروت والجبل بشكل خاص) مع انخفاضها في الاطراف (الشمال ، الجنوب ، البقاع) . ويكرس القانون البلدي وطريقة توزيع عائدات الدولة على البلديات هذا الواقع وينميه . فمن بين ٦٢٠ مجلس بلدي ، هناك ٢٠٠ بلدية معبرة بلدات صغيرة ، تمثل افقر القرى ، وهي لا تنال من عائدات الدولة الا ما يسمح لدورها بان يتلخص في اصلاح او بناء طرقات القرية الداخلية .

٥ — على ان ابرز ما في النظام البلدي يبقى الدور الذي يلعبه في تغذية الصراعات العائليه وتمكين سيطرة الوجهاء والمتنفذين المرتبطين بهذا الطرف او ذاك من الاقطاع السياسي ، بحيث يتحول العمل البلدي الى مجال لتجديد تبعية جماهير الارياف والمدن للاقطاع السياسي وعبره للبرجوازية . ويتم ذلك بعدة اشكال اهمها :

اولا : ان سلطة الوصاية التي يملكها القائمقامون والمحافظون ووزير الداخلية على شتى مجالات العمل البلدي من تقرير الموازنة الى التصرف بها الى تحديد المشاريع والالتزامات ، انتهاء بحق حل المجالس البلدية نفسها — ان كل هذه السلطات تسمح باستمرار بتكريس تبعية الممثلين المحليين لاقطاب الاقطاع السياسي القادرين على التوسط مع الادارة المركزية . لا بل ان سلطة الوصاية هذه تجعل من الولاء السياسي للسلطة القائمة شرطا اساسيا من شروط تسهيل اعمال المجالس البلدية وتنمية قدراتها المالية . وتوفر السنوات الاخيرة امثلة واسعة النطاق على استخدام السلطة صلاحيات حل المجالس البلدية اما ارضاء لقطب من اقطاب الاقطاع السياسي في صراعه ضد خصومه المحليين ، واما كوسيلة ردع ضد قوى تقدمية معارضة (كما حصل في بعلبك وحولا مثلا) . ونجد الان ان عدد المجالس البلدية المنحلة ، التي تدار شؤونها مباشرة من قبل السلطة المركزية ، يبلغ ١٢٨ مجلسا بلديا من اصل مجموع يبلغ ٦٢٤ مجلسا بلديا .

ثانيا — كما بالنسبة للانتخابات النيابية ، كذلك في الانتخابات البلدية ، يشكل حرمان جماهير بيروت وطرابلس من الاختيار الحر لممثليها وحرمان ضواحي بيروت الشعبية الكادحة من التمثيل البلدي وسيلة لمنع القوى الاجتماعية الجديدة — من عمال ومستخدمين وكسبة صغار — من ان تعبر عن مصالحها الفعلية ، واعادة تشتيتها الى مئات من القرى المتناثرة التي لا تنتمي اليها هذه الجماهير الا في تذكرة الهوية .

ثالثا — البلديات هي مجال السياسة المحلية . والسياسة المحلية ، في ظل سيطرة الاقطاع والبرجوازية ، هي سياسة التناحر العائلي والعشائري والطائفي . ومن هنا ، فان النظام البلدي يغذي ويكرس هذه النزاعات ويوظفها في خدمة نظام الطائفية السياسية والسيطرة البرجوازية المصرفية — التجارية . ذلك ان تفتيت الجماهير الى عائلات متناحرة يغذي التناقضات في صفوف الشعب ويعزل « السياسة المحلية » عن القضايا الوطنية والاجتماعية العامة والمشتركة على صعيد البلد كله . كذلك ، فان منطق التناحر العائلي يقتضي لجوء العائلات المتناحرة الى الاحتماء بهذا الطرف او ذاك من اطراف الاقطاع السياسي ، ويكرس بالتالي تبعية الجماهير لهذا الوكيل للبرجوازية المصرفية — التجارية التابعة للاستعمار الجديد .

رابعا — كما في ادارة الدولة عموما ، تتحول موازنات المجالس البلدية ومشاريعها ووظائفها الى مجال للانتفاع والسرقة . قسم كبير من المصروفات ينفق على جهاز اداري متضخم يبرر به الاقطاع السياسي دوره في تقديم الخدمات لبعض افراد جمهوره الانتخابي. المشاريع تسخر لتنفيع الصف الثاني من الوجهاء والازلام والمحاسيب بمختلف الاشكال الممكنة ، او الى مجال للنهب المباشر للاموال العامة .

خامسا — واخيرا تشكل البلديات مركزا من مراكز الدعاية الرسمية للنظام والبرجوازية فحيث لا تكفي اجهزة الاعلام الرسمية من اذاعة وتلفزيون وصحف ، تتولى البلدية تعميم ايديولوجية النظام ، ونشر الدعاية للسلطة القائمة وتنظيم الولاء لها بشتى الاشكال .

٦ — ان كل الادوار المذكورة اعلاه لا تحول دون حقيقتين اساسيتين . الاولى ان المجالس البلدية هي ادوات تمثيلية شعبية ، ادوات للحكم المحلي قادرة على تمثيل القوى الاجتماعية الجديدة النامية في المجتمع اللبناني ، وهي قوى آخذة في تكوين معارضة شعبية ووطنية ضد البرجوازية المصرفية — التجارية ووكيلها — الاقطاع السياسي . والحقيقة الثانية هي ، ان المجالس البلدية تملك صلاحيات تنفيذية مباشرة ، تسمح بحل العديد من قضايا الجماهير اليومية اذا ما احسن استخدامها لمصلحتها . والواقع ان القوانين تمنح المجالس البلدية صلاحيات واسعة جدا : التخطيط البلدي ، شق وتعبيد الشوارع الداخلية ، والساحات والمنتزهات العامة ، امور الصحة والنظافة ، المجارير ، المياه ، الانارة ، النقل ، تنظيم وبيع المواد الغذائية وتسعيرها ، الاسعاف ، اعانة المعوزين والفقراء ، بناء الملاجىء والمدارس الرسمية والحضانات والحمامات والمغاسل العمومية ، والمستوصفات والمستشفيات ، والاسواق الشعبية وبرادات حفظ الفاكهة وغيرها وغيرها .

ان حل القضايا الرئيسية للجماهير اللبنانية لن يكون ضمن الامكانات التي توفرها الصلاحيات « النظرية » للمجالس البلدية ، ولا ضمن النظام الاقتصادي والسياسي الراهن . على انه من الضروري والممكن تحويل المجالس البلدية من اداة انتفاع وسرقة بيد الاقطاع السياسي والبرجوازية الى اداة توسيع للخدمات الاجتماعية للجماهير والحد من تدهور مستواها المعيشي وتنظيم مقاومتها لمحاولات الراسمالية تحميلها اعباء ازماتها الاقتصاديه ونتائج تبعيتها للسوق الاستعمارية.

كذلك ، فان بناء سلطات تمثيلية شعبية فعلية ، في ظل السيطرة الراسمالية والاقطاعية السياسية ، مسالة مستحيلة . فالديمقراطية الحقيقية ، حتى بمضمونها البرجوازي من النمط الراسمالي الغربي ، يتطلب تحقيقها تغيير سلطة البرجوازية والاقطاع السياسي واحلال سلطة وطنية ديمقراطية ممثلة لتحالف العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة الدنيا والمفقرة بقيادة بروليتارية . على ان الذي يمكن الاضطلاع به ، في ظل النظام الراهن ، هو العرقلة المتزايدة لاستخدام البرجوازية والاقطاع السياسي للبلديات كمؤسسات تجديد لسيطرتها ، وتحويلها الى مواقع للمعارضة الشعبية ولتنمية الوعي السياسي وتكتيل المزيد من القوى ضد النظام ووكلائه المحليين .

العمل لتحويل المجالس البلدية الى ادوات حكم محلي فعلية والى مواقع للمعارضة الشعبية تتولى احلال الخدمات الشعبية التي تسمح بالحد من تدهور مستوى معيشة الجماهير محل الانتفاع والسرقة — ذلك هو ما يبرر ويستوجب خوض القوى الديمقراطية للمعركةالانتخابية البلدية .

٧ — ان مثل هذه المعركة تستفيد الان من جملة من التطورات الايجابية . فقد شهدت البلاد ،خلال العقد الاخير على الاقل ، جملة من التطورات الاجتماعية والسياسية العميقة من ابرزها تفاقم ازمات الراسمالية وما نتج عنه من تبلور للصراع الطبقي وانفكاك متزايد لقطاعات جماهيرية واسعة من تحت وصاية وهيمنة البرجوازية والاقطاع السياسي . ان هذه التطورات آخذة في تعميق الهوة بين المصالح الجماهيرية النامية وبين تركيبة المجالس البلدية وادوارها . وليس صدفة ان تكون السلطة قد علقت وجمدت الانتخابات البلدية طوال السنوات العشر الاخيرة . ولايفاجئنا ارتفاع اصوات عديدة في صفوف البرجوازية والاقطاع السياسي مطالبة بتاجيل جديد للانتخابات البلدية . فانها في ذلك تسعى لمنع هذه التطورات الجديدة من ان تنعكس على صعيد الحكم المحلي ، وان تفضح ، بالارقام ، مدى افلاس الاقطاع السياسي والبرجوازية في حل قضايا الجماهير الملحة . ومهما يكن من امر تحديد مواعيدالانتخابات والاستعداد او عدم الاستعداد لاجرائها ، فانه من واجب القوى الوطنية والديمقراطية أن تناضل لفرض اجراء الانتخابات في موعدها المحدد ، وان تضع البرامج المشتركة وتتفق على ما يمكن الاتفاق عليه بصدد التحالفات ووسائل خوض المعركة ، لان المعركة الانتخابية البلدية هي ايضا مدرسة كبيرة للفضح والتشهير والتنظيم الجماهيري ، مثلما ان وصول القوى الوطنية والديمقراطية الى المجالس البلدية ، وسيطرتها عليها ، يحول العمل البلدي الى شكل جديد من اشكال النضال ضد البرجوازية والاقطاع السياسي من اجل توحيد الجماهير ومنع تدهور اوضاعها وبناء معارضة شعبية متناميه .

(يتبع في العدد القادم)

المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البورجوازي الصغير

٥

طريقان للنضال من أجل التحرير

بقلم يساري فلسطيني

ماذا يعني « حق تقرير المصير » ؟

يضج انصار التطرف اللفظي القومي — البورجوازي . دون استثناء ، بالتأكيد على انه ليس صحيحا اتهامهم بانهم لا « يطرحون » مهمات راهنة للثورة . والحقيقة انه لا احد يوجه اليهم هذا الاتهام . فالمشكلة ليست كونهم يحجمون عن طرح مهمات راهنة . المشكلة هي ان المهمات الراهنة التي يطرحونها اما خاطئة . لانها تنبثق من **الاختيار الذاتي** وليس من تحليل التناقضات الموضوعية لقوى الاصراع . واما انها ليست مهمات **للنضال الجماهيري** ، ليست مهمات **لتنظيم وقيادة** النضال العفوي للجماهير الذي ينبثق **عفويا** من احتدام التناقض بينها وبين اعدائها حول **مصالح مباشرة** ، وانما هي مهمات **للمؤسسات** تنهض بها بمعزل عن الجماهير . مهمات لحركات سياسية او تنظيمات . لفصائل فدائية مسلحة . لمكاتب علاقات خارجية . لاي شيء باستثناء الجماهير ! ومن هنا فان جميع « برامجهم » المرحلية المزعومة تنص على « تنظيم وتعبئة الجماهير » كاحدى المهمات المطروحة : معزولة عن السؤال الرئيسي : من اجل ماذا . تحت اية شعارات : وباي اشكال التنظيم ؟

ان هذا النمط من العمل والتفكير ليس صدفة . انه التعبير المباشر عن نظرية الثورة التي تصنعها « النخبة » بمعزل عن الجماهير . مقارنة مع الثورة التي **تقوم بها الجماهير** ، وتحدد اهدافها مصالح الجماهير . **وتنظمها الطليعة** ، سنعود الى الجذور الطبقية للنخبوية : ونتائجها العملية : في فصل لاحق . ولكن علينا الان ان نناقش باقتضاب برامج العمل المرحلية التي يقترحها هؤلاء الاخوان في المناطق المحتلة : مقارنة مع البرنامج الذي اقترحناه ، انطلاقا من تحليل الوقائع والتناقضات المادية ، في الحلقة السابقة . ذلك ان الخلاف حول هذا البرنامج هو جوهر ومضمون ومبرر الخلاف في الموقف السياسي : وبدونه يبقى الخلاف السياسي خلافا لفظيا .

يتساءل الاخ منير شفيق في مقال له في «فلسطين الثورة» (عدد ٥٩ في ٥ — ٩ — ٧٢ ص ١٤) : « هل صحيح ان الذين يتبنون اهداف برنامج الحد الادنى للثورة الفلسطينية (هدف تحرير كل فلسطين) لا يطرحون مهمات راهنة تستطيع ان تعبيء الجماهير ؟ »

لاحظوا اولا : اهداف برنامج الحد الادنى للثورة = هدف تحرير كل فلسطين . هذا هدف واحد . ماذا عن سائر اهداف برنامج الحد الادنى ؟ واذا كان تحرير كل فلسطين هو برنامج الحد الادنى للحركة الوطنية بعموم فصائلها فما هو الحد الاقصى اذن ؟ الشيوعية؟ سنضع جانبا هذه المسألة على ان نعود لها في فصل لاحق ، ونجيب على جوهر تساؤل الاخ شفيق : ان الذين يضعون تحرير كل فلسطين هدفا ادنى للثورة يطرحون مهمات راهنة بالتأكيد ، ولكن هذه المهمات الراهنة لا تستطيع أن تعبيء الجماهير ، لانها لا تستهدف تنظيم نضالها ، بل هي في افضل الحالات تحلم بحل مشاكلها من فوق .

لقد اشرنا ، في مكان سابق ، الى برنامج « التفاعل والتلاحم » الذي طرحته « الهدف » . ان هذا البرنامج يكتفي ، فيما يتعلق بالمناطق المحتلة التي يفترض ان تكون الساحة الرئيسية للنضال الفلسطيني ، بالكلمات الثمانية التالية ، عدا ونقدا : « تصعيد النضال داخل الاراضي المحتلة خاصة وكذلك خارجها » . احسن ! خير الكلام ما قل ودل . الباقي مفهوم ولا حاجة للاطالة في توضيحه . المهم العملية الثورية وطبيعة الصراع . شكرا على كلمة « خاصة » على كل حال .

ماذا عن معلق « وفا » ؟ مهماته المرحلية باختصار : اسقاط النظام ، واعلان الحرب الضروس من قبل قوات الثورة ضد العدو . بانتظار هذه الحرب الضروس ، ماذا عن جماهير المناطق المحتلة ؟ لا شيء ! « الى الامام » ؟ انها ضد المراحل والمرحلية وكل ما له علاقة بهما من حيث المبدأ . وفقا لتروتسكيتها الشديدة الاستقامة ، كل حديث عن المراحل متشفية ! لا شك ان العقيد القذافي يساندها بحرارة ، مع اختلاف بسيط في « الصياغة » .

« الراية » نعم . لقد اكتشفت « الراية » الماركسية حديثا . وقرات ، في فهرسها ، ان هنالك شيئا اسمه « مهمات مرحلية » . ولكنها لم تصل بعد الى الفصل المتعلق بالموضوع . ولذلك فهي تكتفي بنقد تعليق وكالة « وفا » مع موافقتها على جوهره ، من زاوية « كونه يفتقر الى تحديد المهام المرحلية للنضال الفلسطيني » . هذه مسألة بسيطة : فصل صغير ناقص من كتاب الماركسية . المهم جوهر الكتاب : المبادىء المجردة ! وبانتظار الوصول الى قراءة هذا الفصل ، تمتنع « الراية » عن تحديد « المهام المرحلية » كما تراها . وتكتفي ، من الجهة الاخرى ، بنقد مفهوم « الحرية » للمهام المرحلية للشعب الفلسطيني باعتبارها « تبدو وكانها شيئا (هكذا في النص ، والاصح : شيء) اخر غير حق هذا الشعب في مواصلة نضاله ! » كلا .. ليست « شيئا اخر غير » ، انها شيء اخر الى جانب حق هذا الشعب في مواصلة نضاله . ان حق هذا الشعب في مواصلة نضاله هو احد عناوين مهماته المرحلية في الخارج ، خارج المناطق المحتلة حيث يصطدم بقمع الرجعية العربية التي تحرمه ، او تحاول ، من حق مواصلة النضال . اما في الداخل ، فبديهي ان من السخف ان يرفع هذا الشعب « حق مواصلة النضال » كمهمة مرحلية بوجه الاحتلال . ماذا اذن عن الداخل ، عن المهمات المرحلية لجماهير المناطق المحتلة ؟ « الراية » ايضا لا تجيب .

برامج « النخبة » !

الاخ منير شفيق يطرح بالتأكيد مهمات راهنة للثورة . لقد قرأ الماركسية جيدا ، نصوصها على الاقل . انه يقول : « ان الثورة تطرح المهمات الراهنة في كل المجالات وفي مختلف المواقع لان هنالك في هذه الفترة ، كما في كل فترة ، مهمات راهنة للثورة والجماهير عموما . » الثورة تطرح المهمات الراهنة لان هنالك مهمات راهنة للثورة . شكرا جزيلا !

لقد انضاف الى علمنا الشيء الكثير . عرفنا الان على الاقل لماذا تطرح الثورة مهمات راهنة . قبل ان نعرف ما هي هذه المهمات ، لنلاحظ : « الثورة والجماهير عموما » . « الثورة » هي غير « الجماهير عموما » .

الثورة هي ليست حصيلة نضال الجماهير عموما ، انها شيء مستقل عنها . الثورة هي النخبة ، المؤسسة . مجرد ملاحظة هامشية قبل ان نتابع كلام الاخ شفيق الذي تواصل قائلا ان هذه المهمات « يقف على راسها : مسالة المحافظة على وحدة الصف الفلسطيني والثورة الفلسطينية وتعميق العلاقة مع القوى الثورية العربية والجماهير العربية ، مسالة الصمود في وجه الصعوبات والمحاصرة والانهزام والمشاريع الاستسلامية ،

وتاكيد ارادة الثورة والجماهير من خلال تصعيد القتال والتركيز على تطوير وتنظيم القوى الذاتية والجماهيرية ، امتلاك المرونة السياسية دون التخلي عن الهدف والاستراتيجية في كسب الاصدقاء وتعميق التناقضات في صفوف الاعداء (هذه مهمة مرحلية ؟) ، التمسك باهداف الثورة واستراتيجيتها في ظروف زيادة المخاطر والصعوبات ومقاومة اية محاولة للتراجع والياس والتشكيك والانهزام ،

المحافظة على قواعد الثورة ومكاسبها في كل المواقع ، تركيز النار على حكم الملك حسين والعمل على عزله والنضال لاسقاطه ، تصعيد المقاومة الشعبية السياسية والمسلحة للعدو الصهيوني في ارض فلسطين الخ . الاستعداد السياسي والجماهيري والتنظيمي والعسكري للصدام المسلح مع اعداء الثورة الخ الخ .»

هذا ما يقف على راسها . ربما فهمنا اكثر اذا عرفنا ما يركب على كتفها ، او ربما ما يركع عند قدميها . حتى ذلك الحين لا نملك الا ان نعبر عن تعاطفنا مع ذلك « الراس » المسكين الذي « تقف » عليه كل هذه الجمل الثورية الفارغة ، خصوصا وانه يذكرنا بحالة راس كل منا ، في مرحلة التلمذة ،

حين كان يضطر ان يحشوه بالمواعظ المبتذلة الخاوية التي كانت تتضمنها كتب ما يسمى « بالتربية الوطنية » .

اعلن هنا استعدادي لتقديم كل ما املك ، وان لم يكن كثيرا ، لاي كادر ثوري في المناطق المحتلة يستطيع ان يفهم من هذا البرنامج ما الذي ينبغي ان يفعله غدا ، او بعد خمس سنوات . هذا سر عسكري ؟ (٢٢) ما فائدة برنامج نضالي مرحلي ، اذن ، اذا لم يكن مرشدا للكوادر في ما ينبغي ان نفعله في هذه المرحلة ؟ هل تطرح مهات مرحلية فقط « لان هنالك مهمات مرحلة للثورة » يجب ان تطرح لكي تنسجم الثورة مع مظاهر علم الثورة ؟ هكذا ... رفع عتب ؟

اذا كان ما ينبغي ان تفعله الكوادر سرا عسكريا ، فماذا عن « الجماهير عموما » ؟ ما الذي ينبغي أن يفعله ، وفقا لهذا البرنامج النضالي ، اي مواطن بسيط غير منظم في المناطق المحتلة ؟ يصمد ؟ يتمسك باهداف الثورة ؟ طيب .. صمدنا وتمسكنا ، وماذا بعد ؟ ما الذي ينبغي ان نفعل ، ما الذي يعنيه الصمود والتمسك باهداف الثورة على صعيد العمل ؟ لا شيء .. هكذا يجيبنا برنامج الاخ شفيق . ليس مطلوبا منكم العمل . اصمدوا وتمسكوا .. هذا يكفي .. وانتظروا اعلان الحرب الضروس ، التي لن تجد على كل حال من يعلنها سوى اولئك الصامدين فعلا ، دونما حاجة لنصيحة ، داخل الارض المحتلة عندما يكتشفون طريق العمل . ولكن حتى ذلك الحين فان برنامج الاخ شفيق لن يفيدهم بشيء . ان جوهر الدور الذي يعينه للجماهير يبقى ، كغيره من برامج حلفائه : الانتظار ، السلبية ، الترقب !!

ان برنامج الاخ منير شفيق لا يختلف كثيرا في جوهره عن برنامج « التفاعل والتلاحم » الذي تطرحه « الهدف » ، وان كان يزيد ، مشكورا ، عدد الكلمات المخصصة لمسائل النضال في الداخل : « التركيز على تطوير وتنظيم القوى الذاتيه والجماهيرية ، وتصعيد المقاومة الشعبية السياسية والمسلحة للعدو الصهيوني في ارض فلسطين الخ » . تطوير وتنظيم القوى الذاتية ، تلك هي مهمة الاخ منير شفيق واختصاصه . وبامكانه ان يمارسها على هواه ومزاجه . ولسنا مهتمين على الاطلاق بتفاصيل خطته العملية لانجاز هذه المهمة ، خصوصا وانها تتضمن بالتأكيد الكثير من الاسرار العسكرية . ولكننا مهتمون اهتماما فائقا بمخططه لتطوير وتنظيم القوى الجماهيرية ، بالخط النضالي الذي يقترحه «لتصعيد المقاومة الشعبية السياسية والمسلحة للعدو الصهيوني في ارض فلسطين الخ » . وفيما يتعلق بهذه المسألة ، من المؤسف ان كلمة « الخ » تكاد تكون الجواب الوحيد الذي نتلقاه على اسئلتنا . فلقد فتشنا مقال الاخ شفيق دون ان نعثر على اية اضافات لها علاقة بهذه النقطة سوى الكلمات الشحيحة التالية :

« ان جماهيرنا في الداخل تطالبنا بمهمات راهنة محددة فعلا وهي دعم صمودها ومقاومة التهجير ومقاومة التهويد وبيع الاراضي ومقاومة الاحتلال وكل ما يطرح من مشاريع ومساعدتها على تنظيم صفوفها لشن المقاومة الشعبية والمسلحة ضد العدو الصهيوني » . جماهيرنا في الداخل تطالبنا . ان الاخ منير شفيق يحسب انه قد اصبح فعلا في السلطة . ان الجماهير تطالبه ، وهو الحاكم العادل يستجيب لمطالبها مشكورا ويحقق هكذا « الالتحام » بها . ان دوره كثائر ، كطليعة ثورية ، يطرح هكذا معكوسا : ليس دعوة الجماهير للنضال وقيادة وتنظيم نضالها من اجل انتزاع مطالبها من بين براثن الاعداء ، وانما الاستماع الى مطالبها والاستجابة لها . ولو تذكرنا ان « الثورة » و « الكفاح المسلح » تحل ، في ايديولوجية الاخ شفيق وحلفائه ، بديلا عن السلطة السياسية وليس سبيلا اليها ، لفهمنا دون ادنى استغراب لماذا يفكر الاخ شفيق ويتكلم بلغة « شعبي العزيز » . ولكن ، فضلا عن ان السلطة التي يتسنمها الاخ شفيق سلطة وهمية ، سلطة تقوم خارج الارض ، خارج الشعب ، خارج المجتمع فان خطورة مضمون هذه الهفوة التي يقع فيها منير شفيق ، والتي سنجد فيما بعد انها ليست مجرد هفوة عابرة ، تنبثق من الحقيقة التالية : كما ان السلطة التي تتعامل مع الجماهير من موقع البرج العاجي ، موقع الاستماع للمطالب والاستجابة لها ، هي ليست سلطة الجماهير ، وانما سلطة « النخبة » ، كذلك فان الثورة التي يريدها الاخ شفيق ، والتي يضعها بديلا عن السلطة ، هي ليست ثورة الجماهير ، وانما ثورة « النخبة » . ان هذه الملاحظة تفضح جوهر الفرق بين برنامج الاخ شفيق ، برنامج الثورة — المؤسسة او النخبة ، وبين البرنامج المرحلي الذي طرحناه في العدد الماضي ، برنامج الطليعة الثورية لتنظيم وقيادة نضال الجماهير اليومي من خلال الانخراط في هذا النضال .

سنترك هذه الملاحظة الان جانبا ونعود لمناقشة المهمات الراهنة التي يطرحها الاخ شفيق وفقا لمنطقه . ووفقا لبرنامج الاخ شفيق فان الجماهير تطالبنا باربع مهمات راهنة : ١ — دعم الصمود ٢ — مقاومة التهجير والتهويد وبيع الاراضي ٣ — مقاومة الاحتلال ٤ — مساعدتها على تنظيم المقاومة الشعبية والمسلحة .

تنظيم المقاومة الشعبية والمسلحة ضد ماذا ؟ ضد العدو بشكل عام ؟ وبماذا تتميز هذه المهمة عن مهمة « مقاومة الاحتلال » ؟ اليست مهمة « مقاومة التهجير والتهويد » فرعا من مهمة مقاومة الاحتلال بشكل عام التي هي نفسها مهمة تنظيم المقاومة الشعبية والمسلحة ضد العدو ، اي ضد الاحتلال ؟ ما الذي يعنيه وضع هذه المهمة الفرعية الى جانب المهمة العامة وعلى مستواها ، ولا تفصل بينهما سوى واو العطف ، ما الذي يعنيه سوى معالجة كل موضوع البرنامج النضالي المرحلي والمهمات النضالية الراهنة بمنتهى الخفة والاستهتار ودون ايلائها لحظة واحدة من التفكير ، ولو على اساس المنطق الشكلي ، ناهيك عن استخلاصها من تحليل جدي للتناقضات والصراعات الموضوعية الجارية ؟

ان ما حسبناه للوهلة الاولى توضيحا محددا ، ملموسا ، لشعار الاخ شفيق الداعي الى « تطوير وتنظيم القوى الجماهيرية وتصعيد المقاومة الشعبية السياسية والمسلحة للعدو في ارض فلسطين » ، يتضح بعد التدقيق انه ليس سوى تكرار لهذا الشعار بصيغة اخرى : « المساعدة على تنظيم المقاومة الشعبية والمسلحة ضد العدو » مضاف اليه مهمتان فرعيتان تم انتقاؤهما « على الماشي » : ١ — دعم الصمود و٢ — مقاومة التهجير والتهويد وبيع الاراضي .

ان هذا يعيدنا الى تساؤلاتنا الاصلية : كيف ؟ كيف ينوي الاخ شفيق الاستجابة « لمطالب جماهير الداخل » في « مساعدتها على تنظيم المقاومة الشعبية والمسلحة » ؟ في ظل اية شعارات مباشرة ، وباي اشكال التنظيم ، ووفق اي الاساليب في النضال ؟

ان برنامج الاخ شفيق لا يجيب على هذه التساؤلات سوى بكلمتين شحيحتين : دعم الصمود ، ومقاومة التهويد . دعونا اذن نتفحص هاتين المهمتين : ما الذي يعنيه دعم الصمود وكيف ستتم مقاومة التهويد ؟

هل سنباشر دعم الصمود على طريقة الملك حسين ، بتقديم الاموال والرشاوى الى محاسبينا وازلامنا في الارض المحتلة ؟ قد يبدو ان الاخ منير شفيق ، الماركسي — اللينيني القويم ، لا يوافق على هذه الطريقة لدعم الصمود ومقاومة التهويد . ولكن بما انه لا يوضح لنا الوسائل التي سيتم بها الاضطلاع بهذه المهمة فاننا لا نملك سوى العودة الى مقال اخر ، في «فلسطين الثورة» ايضا (٢٣) ، يقترح علينا بكل جدية حل مشكلة الصمود والتهويد بواسطة « خلق المؤسسات الاقتصادية والثقافية والتعاونية لتعزيز صمود جماهير الارض المحتلة وتمكينها من مقاومة سياسة التهويد » (ما هو دور المؤسسات الثقافية هنا ؟) ويقترح فضلا عن ذلك ، متجاوزا برنامج الاخ شفيق ، « التصدي لسياسة العدو الاستعمارية الرامية الى اغراء العمال العرب للعمل في مؤسساته عن طريق رفع اجور العمال الذين يعملون في المؤسسات العربية وخلق فرص العمل امام المواطنين العرب في الاراضي المحتلة » .

هل بحسب هؤلاء السادة الماركسيون اللينينيون جميعا ، انهم يعملون في الوكالة اليهودية او في « صندوق اراضي اسرائيل » ؟

دلوني على اية ثورة وطنية في التاريخ سعت الى تحقيق اهدافها بالدخول في مثل هذه المنافسة الاقتصادية مع الاستعمار ! واذا كان هذا ممكنا فلماذا كل هذه الدوشة المسماة « حربا شعبية » ؟ كيف يمكن حل معضلة مائة الف عامل عربي ، وعشرات الالوف من الفلاحين وصغار المالكين والصناعيين والحرفيين ، من خلال رفع الاجور وخلق فرص العمل وخلق المؤسسات الاقتصادية ؟ ومن الذي سينفذ هذا البرنامج ؟ المقاومة ؟ ومن اين ستاتي المقاومة بكل هذه الاموال ؟ من السعودية والكويت ؟ انها لمفارقة ذات مغزى ان كل هذه البرامج « الماركسية — اللينينية » حتى العظم ، لا يمكن حتى مجرد التفكير بتنفيذها الا باموال الرجعية العربية « المستسلمة » ، اذا افترضنا جدلا ان هذه الرجعية قادرة او مستعدة لتقديم هذه الاموال . وهي ليست قادرة ولا مستعدة .

تعزيز وتثبيت ودعم وتوطيد وخلق المؤسسات ! هذا كل ما يفكر به هؤلاء السادة . اما تنظيم نضال الجماهير من اجل انتزاع مطالبها المباشرة ، فهو ليس من شأنهم . ان ممارسة النضال المطلبي ، وفقا لايديولوجيتهم البورجوازية — القومية المتطرفة ، تشكل خيانة وتخليا من اسلوب النضال الرئيسي ، الكفاح المسلح . ووفقا لمنهجهم ، فان على العمال الفلسطينيين ان يمتنعوا عن العمل في مؤسسات العدو ، واذا عملوا ولابد فان عليهم ان يمتنعوا عن الاضراب ، واذا اضربوا ولا بد فان المطلب الوحيد الذي ينبغي ان يطرحوه هو « التحرير الكامل » ! وكذلك الامر بالنسبة لسائر طبقات الشعب الوطنية .

ان هؤلاء السادة يستنجدون ، دون ريب ، بالطبيعة « الخاصة » الاستيطانية للعدو الصهيوني من اجل تبرير موقفهم هذا . ولكن هذا الاستنجاد لا يصمد امام النقد . فمن حيث الجوهر ، كان الاستعمار الفرنسي في الجزائر استعمارا استيطانيا ايضا ، وكانت الامبريالية الفرنسية ، والمعمرون البيض في الجزائر ، يعتبرون الجزائر جزءا من «الوطن الفرنسي» ، ولم تكن سياستهم في طمس الهوية القومية للشعب الجزائري تختلف الا من حيث درجة انسجامها وشمولها عن سياسة الاستيطان الصهيوني . ولكن ذلك لم يكن يمنع مئات الالوف من الجزائريين من العمل في المصانع والمشاريع الفرنسية سواء في الجزائر او فرنسا نفسها ، ولم يكن يمنعهم من ممارسة كافة اشكال النضال من اجل حقوقهم ومطالبهم المباشرة والحياتية والديمقراطية كقاعدة للنضال الوطني من اجل الاستقلال وحق تقرير المصير .

النضال المطلبي والكفاح المسلح

ان ممارسة النضال المطلبي لا تتناقض مع اعتبار الكفاح المسلح اسلوبا رئيسيا للنضال من اجل حل التناقض مع العدو الصهيوني . بالعكس ، ان ممارسة النضال المطلبي ، واختيار شعاراته بدقة بحيث تنسجم مع المصالح اليومية وتوجد حلا للمشكلات والهموم اليومية لجماهير الشعب ، هي التي ستمكن الثورة من تعبئة اوسع الجماهير ، واكثر قطاعاتها تدنيا في مستوى الوعي والاستعداد النضالي ، وزجها في الصدام اليومي مع العدو ، وتنظيمها من خلال هذا الصدام ، وتمكينها من ان تكتشف ، بتجربتها الخاصة ، الضرورة الملحة لطرد الاحتلال من اجل ضمان ابسط مصالحها الحياتية اليومية . وبهذه الطريقة فقط يمكن تطوير مستوى الوعي والاستعداد النضالي للجماهير الى الدرجة التي تجعل من الكفاح المسلح انتفاضة وطنية عامة تشارك فيها اوسع الجماهير . ان مستوى وعي الجماهير يتطور من خلال النضال ، من خلال التجربة الخاصة ، وليس فقط من خلال القاء المحاضرات الوطنية عليها ، وتقديم القدوة والنموذج لها في التضحية والاستشهاد .

لقد وجدنا بعد التدقيق ان البرامج المرحلية المزعومة للسادة انصار التطرف اللفظي البرجوازي لا تقدم شيئا على الاطلاق من اجل تنظيم وتطوير النهوض العفوي لجماهير المناطق المحتلة . ووجدنا فوق ذلك انهم بسبب من ايديولوجيتهم النخبوية المتعالية على الجماهير ، لا يتعاملون مع ضرورات صياغة البرامج النضالية الجماهيرية الا كمهمة « رفع عتب » . وان برامجهم بالتالي ، لا تكشف الا عن بؤسهم وادقاعهم الفكري الكامل الذي يحاولون حجبه تحت ستار الجمل الثورية الكبيرة الطنانة . وسنعود بعد قليل لنكتشف ان هذا لا يصح فيما يتعلق ببرامجهم في المناطق المحتلة فحسب ، وانما ايضا في الضفة الشرقية . ولكن قبل ذلك لابد من الاجابة على الانتقادات الملموسة التي يوجهونها الى البرنامج الذي نقترحه والذي وضحنا خطوطه العامة في الحلقة السابقة . وسيتضح لنا ان هذه الانتقادات متى خرجت من نطاق الشعارات والافكار المجردة ، وحاولت ان تدخل نطاق النقد العلمي الملموس ، المستند الى الوقائع المادية ، لا يبقى منها سوى بضع احتجاجات خافتة تتهاوى بسرعة امام النقد ، ولا تعبر سوى عن المصلحة الطبقية الخاصة لشريحة ضيقة من احدى الطبقات الوطنية .

سنترك لفصل لاحق مهمة دحض وتفنيد التلاعب اللفظي الذي يمارسه الاخ منير شفيق بمصطلحات « برنامج الحد الادنى » و «التناقض الرئيسي» و «المرحلة التاريخية» . مكتفين بالاشارة الى انه ليس سوى نسخة منقحة ، بالفاظ ماركسية ، عن تلاعب الاخ معلق « وفا » وغيره بمصطلحات « الحلول الوسطية والبدائل المرحلية » . تكتفي هنا بتفحص النتيجة التي يحاول الاخ شفيق ، مثله مثل سائر حلفائه ، ان يتوصل اليها من خلال هذا التلاعب : محاولة البرهنة على ان برنامج طرد الاحتلال وانتزاع حق تقرير المصير يمثل تخليا عن هدف الثورة الفلسطينية واستراتيجيتها . لقد دحضنا هذه المقولة مرارا في الاعداد الماضية انطلاقا من تحليل ملموس للوقائع . ولكن يبدو ان هؤلاء السادة مصرون على رفض التعامل بالوقائع ، وانه لا سبيل بالتالي الى اقناعهم الا بالانسياق مؤقتا مع نهج منطقهم الشكلي .

هل صحيح ان طرد الاحتلال من مناطق ٦٧ يتضمن بالضرورة تخليا عن هدف الثورة في التحرير الكامل ؟ هل صحيح ان انتزاع حق تقرير المصير في تلك المناطق يتضمن بالضرورة تخليا عن الحق التاريخي في العودة وحق تقرير المصير على كامل التراب

---

٢٢ — المهمة الوحيدة التي يمكن ان يستخلصها الكادر هنا هي مهمة تفجير المزيد من القنابل ، اذا كان يملك المزيد أو اذا كان يعرف كيف يصنعها من مواد محلية ! قبل ان نعلو صحة السادة اياهم نسارع لنقول : تفجير القنابل مهم جدا ، وضروري جدا ، ويؤكد بالتأكيد ارادة القتال . ونتمنى لو انه يتضاعف عشر مرات ، ونبذل يوميا الف جهد لكي يتضاعف ولو مرة واحدة . ولكن الى جانب ذلك هنالك شيء اسمه الجماهير ونضال الجماهير ، ذلك البحر الذي يسبح فيه سمك الثورة . نحن نعرف ما ينبغي ان يفعله السمك لقد سمعناه وكررناه الف مرة ، وسنظل نكرره للمرة المليون : القتال ، القتال . ولكن الى جانب ذلك ، اليس على السمك ان يوجه امواج البحر ؟ ماذا عن البحر ؟ ماذا عن تركيز امواجه لتحطيم الصخور التي لا ينسفها الديناميت ؟ ماذا عن قيادة نضال الجماهير وتوسيع قاعدة الكفاح المسلح من خلال نضال الجماهير ؟

٢٣ — « فلسطين الثورة » ، العدد ٦٠ في ١٢—٩—٧٢

الوطني ؟ هل صحيح ان مجرد طرح هـــذه المهمات يتضمن قبولا بالحل السلمي وتخليــا عن استراتيجية الكفاح المسلح ؟ ان الاخ منير شفيق يصر على ان هذا البرنامج يتضمـــن « نسفا لكل الموضوعات الاساسية التي طرحتها الثورة الفلسطينية » . دعونا نستمـــع الـــى الرد عليه من خلال التصريحات ، بعـــد ان استمعنا الى هذا الرد من خلال الوقائع .

الجزء المحرر .. اين ؟

يقول الاخ عصام حماد عضو لجنة الاعلام المركزية في منظمة طلائـــع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) :

« ان العرب لا يجدون .. بديلا عـــن اجبار القوات الاسرائيلية علـــى الانسحاب الفوري غير المشروط من الاراضي العربية المحتلة .» (٣٤)

ويقول الدكتور جورج حبش الامين العام للجبهة الشعبيـــة لتحريـــــر فلسطين :

« ان الشعار الستراتيجي للثـــورة الفلسطينية هو دولة فلسطينيـــــة ديمقراطية على كامل ارض فلسطيـــن ... هذا الهدف الستراتيجي مـــــن الصعب تصوره ان يتم خطوة واحدة. ولكن هناك فرق بين تحرير منطقة من فلسطين المحتلة ، يستمر النضـــــال فوقها لاستكمال تحرير كامل التـــراب الفلسطيني وبين دولة فلسطينية في اطار مشاريع التسوية والتصفية » (٣٥) .

اما الاخ زهير محسن عضو اللجنة التنفيذية واحـــد قـــادة الطلائع (الصاعقة) فهو يقول :

« نحن لا نرفض الدولة الفلسطينية رفضا مطلقا ، بل نرفض الدولـــة الفلسطينية التي تكون جزءا من تسوية سياسية ، ونرفض ان تكون نهايـــة نضالنا قيام دولة تحت رعاية اميركـــا واسرائيل . لا شيء يمنع قيام دولـــة عـــلى جزء محرر مـــن الارض الفلسطينية » . (٣٦)

ولقد راينا سابقا ان البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الذي اقره المجلس الوطنـــي العاشر بموافقة كافة فصائل المقاومة ينـــص على : « تجديد وتصحيح وحدة الضفتيـــن على اساس المساواة الوطنية الكاملـــة) وفي ظل « حكم وطني ديمقراطي يخلق المناخ الملائم لمواصلة النضال من اجل تحرير كامل التراب الفلسطيني » .

نكتفي الان بهذه الاقتباسات : الهـــدف الستراتيجي « من الصعب تصوره ان يتـــم خطوة واحدة » . انه يمكن ان يتضمـــن « تحرير منطقة من فلسطين يستمر النضـــال فوقها لاستكمال تحرير كامل التراب » . نتضامن هنا تضامنا كاملا مع تصريح الدكتور جـــورج حبش . ولا نزيد عليه سوى اننا نبرهـــن ، بالتحليـــل الملموس ، ان امكانية تحرير جزء من فلسطين دون انجاز هدف التحرير الكامل « خطوة واحدة » ، هي امكانية قائمة فعـــلا من خلال تطوير وقيادة النهوض الثـــوري ، وان هذا الجزء هو المناطق المحتلة عام ٦٧ .

يتضامن معنا هنا الاخ عصام حمـــاد : اجبار القوات الاسرائيلية على الانسحـــاب الفوري غير المشروط من الاراضي المحتلة . اليس هذا هو نفسه شعارنا في « طـــرد الاحتلال » من مناطق ٦٧ ؟ اجل ، هو نفسه بالضبـــط . وما الذي ينبغي ان يتم علـــى هذه الاراضي المحررة ، التي اجبر الاحتلال على « الانسحاب الفوري غير المشروط » منها ؟ « لا شيء يمنع قيام دولة على هـــذا الجزء المحرر من الارض الفلسطينية » . هكذا يجيب الاخ زهير محسن . ولكن اليس « قيام

٣٤ — مجلة « الطلائع » العدد ١٦٠ فـــي ٣٠—٧—١٩٧٢ ص ٤

٣٥ — تصريح الى مجلة « الاخبار » اللبنانية في ١—٨—١٩٧٢ ص ١)

٣٦ — تصريح الى جريدة « النهـــار » اللبنانية في ١٠—٩—١٩٧٢

• حق تقرير المصير للشعب في المناطق المحتلة بعد طرد الاحتلال توطيد لوحدة الشعب الفلسطيني وتعزيز لقاعدة الارتكاز المحررة لنضاله ضد الكيان الاستيطاني الصهيوني.

دولة » على « جزء محرر » من ارض فلسطين شكلا من اشكال حق تقرير المصير لسكـــان هذا « الجزء المحرر » الذي سبق ان حـــدده الاخ عصام حماد بالمناطق المحتلة عام ٦٧ . الفرق بيننا وبين الاخ زهير محسن اننا لا نجزم بان حق تقرير المصير في المناطق المحتلة بعـــد دحر الاحتلال يجب ان يتضمن الانفصـــال عن الاردن وتشكيل دولة مستقلة . اننا نترك هذه المسالة لتتقرر على ضوء المصالح الشاملة لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية في ظل نسبة القوى التي ستقوم عند دحـــر الاحتلال ، والتي لا يمكننا التكهن منـــذ الان بما ستؤدي اليه بالضبط في الاردن والاقطار العربية الاخرى . واننا نكتفي بالاخذ بالشعار النضالي العام : « حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة وسيادته الوطنية على ارضه المحررة » ، دون أن نلتزم مسبقا بالصيغة السياسية المحددة التي يقترحهـــا تصريح الاخ زهير محسن لتنفيذه : « قيـــام الدولة » .

وماذا بعد طرد الاحتلال وانتزاع حـــق تقرير المصير ؟ البرنامج السياسي لمنظمـــة التحرير يجيب ، كما نجيب نحن : النضال ، على قاعدة حق تقرير المصير ، من اجل تجديد وحدة الضفتين على اساس المساواة الوطنية الكاملة في ظـــل حكم وطني ديمقراطي ومواصلة النضال من اجل تحرير كامل التـــراب الفلسطيني .

اذا كان اقرار هذه الوقائع واستخلاص النتائج النضالية منها وصياغتها في برنامـــج متكامل يحدد معالم الطريق الملموس نحـــو انجاز هدف التحرير ، اذا كان هذا تخليا عن اهداف الثورة واستراتيجيتها ، افلا يحق لنا ان نتساءل ما الذي يحدد هذه الاهداف وتلك الاستراتيجية ؟ الافكار المجردة التي تنبثـــق من مخيلة الاخ منير شفيق وحلفائه ؟ ام المصالح الملموســة للشعب الفلسطيني ، والبرنامج السياسي للثورة ، والمواقف التي يعلنها قادة منظماتها ، بما في ذلك المنظمات التي يستظل انصار الجملة الثورية بظلها ويحافظون علـــى ولائهم التنظيمي لها ويتخذون منها مرتعـــا لممارســة هواياتهم الفكرية ؟

ماذا يعني حق تقرير المصير في الاراضي المحتلة ؟

الحجة الثانية التي يلجا اليها انصـــار الجملة الثورية لنقد هذا البرنامج النضالـــي هي حجة انـــه يقود الى « اعتبار ان حـــق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في هـــذه المرحلة هو حق لاهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة وليس حق كل الشعب الفلسطيني علـــى كامل ترابه الوطني » . وان هذا « يـــؤدي الى تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني » . (٢٧)

لم يكن تحرير فيتنام الشمالية عام ١٩٥٤ ، وممارسة الشعب الفيتنامي في هذا الجزء حقه في تقرير المصير ، لم يكن هذا طمسا لحـــق شعب الجنوب في تقرير مصيره ، بل لقد كان بالعكس وسيلة الشعب الفيتنامي في بنـــاء قاعدة ارتكاز صلبة تمكنت من تقديم الدعـــم الحقيقي لشعب الجنوب من اجل تحرير ارضه

٢٧ — منير شفيق ، « فلسطين الثورة » عدد ٥٩ في ٥—٩—٧٢

وانتزاع حق تقرير مصيـــره .

ان انتزاع الشعب الفلسطيني في هـــذه المرحلة حقـــه في تقرير المصير في المناطـــق المحتلة ، حيث يقيم نصف هذا الشعب علـــى ارض وطنه ، سوف يشكل دعمـــا وقاعدة ارتكاز ، في المرحلة اللاحقة ، للنضال مـــن اجل عودة النصف الثاني من الشعب الفلسطيني الى وطنه وانتزاع حقه في تقرير المصير على كامل ترابه الوطني .

ولا يستطيع المرء ان يرى اي مبرر مبدئي، او سياسي — عملي ، للفكرة القائلة بان حق تقرير المصير هو مبدا لا يقبل التجزئة مرحليا. ففي عالمنا المعاصر الذي تلجا فيه الامبريالية الى مختلف الاساليب والوسائل للحفاظ علـــى هيمنتها على الامم المقهورة ، اصبحت المسائل القوميـــة خاضعة للكثير من عوامل التداخل والتعقيد التي تملي في كثير من الاحيـــان ، بغض النظر عن الارادة الذاتية ، تجزئة حق الشعوب المقهورة في تقرير المصير بحيـــث لا يمكن من انتزاع هذا الحق كاملا الا علـــى مراحل متتابعة . خذوا ايرلندا مثلا ، او بولندا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، او فيتنام ، او كوريا ، او اليمن ، او المغـــرب (الذي ظلت بعض اراضيه خاضعة لاسبانيـــا بعد انتزاع استقلاله من فرنسا) ، او الشعب الكردي ، او الصومال ، او حتى الامـــــة العربية نفسها التي لن تكمل حقها في تقرير المصير الا بتحرير كامل الوطن العربي مـــن الامبريالية وانجاز وحدته القومية ، ولكن هذا لا يمنع اي شعب من شعوبها من النضال من اجـــل تحرير بلـــده وحقه فـــي تقرير المصير كخطوة على هذا الطريق .

وفي كل حالة من هذه الحالات ، التـــي تتفاوت ظروفها الخاصة تفاوتا كبيرا ،لم يكن انتزاع الشعب المضطهد حقه في تقرير المصير على جزء من ارض الوطن تصفية لقضيتـــه الوطنية وتخليا عن او تضحية بحقه الكامل في الوحدة وتقرير المصير على كامل ارض الوطن. كيف ولماذا تؤدي خصوصية القضيـــة الوطنية للشعب الفلسطيني الى استثنائها من الخضوع لهذا القانون ؟ ذلك ما لا يجيب عليه انصار تيار التطرف اللفظي ، وما لا نستطيع نحـــن التكهن باجابتهم عليه .

يوجه الينا الاخ منير شفيق تهمة « تمزيق وحدة الشعب الفلسطيني وتقسيمه الى قسم يشمل اولئك الذين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، والى قسم يشمل اولئك الذين تحـــت الكيان الصهيوني قبل ١٩٦٧ واولئك الذيـــن خارج الاحتلال الصهيوني » ، ويمكننا ان نضيف الى ذلك مزيداً من التقسيمـــــات ، حيث ان « اولئك الذين خارج الاحتلال الصهيوني » ، يجب ، من اجل تحديد مهماتهم النضاليـــة المباشرة ، ان يقسموا الى اولئك الذين في شرق الاردن ، واولئك الذين في لبنان ، بالنظر للظروف الخاصة لكل من هذين «القسمين» ، بالاضافة الى اولئك الذين في سائـــر الاقطار العربية والعالم .

كنا نتمنى لو اننا نحن المسؤولون حقـــا عن هذا التقسيم ، اذن لانحلت المشكلـــــة الوطنية للشعب الفلسطيني بغاية السهولة، حيث اننا سنكون على اتم الاستعداد لتصحيح هذا الخطا الشنيع دون تردد وللنزول عنـــد رغبة الاخ شفيق وحلفائه وسحب اعتراضنا، ان وجد اصلا ، على عملية التوحيد التـــي يقترحها ! ولكن الواقع العنيد ، مرة اخرى، لن يسحب اعتراضاته بمثل هذه السهولة .

ومن سوء حظنا وحظ الاخ شفيق ، اننا لسنا نحن المسؤولين عن هذا « التقسيم وتمزيـــق الوحدة » ، بل الواقـــع ، واقع الاستيطـــان والاحتلال الصهيوني ، واقع التشرد والتبديد القومي للشعب الفلسطيني ، واقع الهيمنـــة الرجعية على الاقطار التي نزحت غالبيـــة اللاجئين منه اليها (الاردن ، لبنان) .

هذا الواقع هو المسؤول عن « تمزيـــق وحده » الشعب الفلسطيني . وكل تجربتنا انما لا نقفز عن هذا الواقع ، ولا نتجاهله ، ولا نقتصر في العمل من اجل تجاوزه على طرح الشعارات ، بل الى تحقيق وحده حقيقيـــة على صعيد النضال من اجل تغيير الواقع. وذلك يملي علينا اولا وقبل كل شيء ان ناخذ هذا الواقع بنظر الاعتبار وان لا نتجاهلـــه كالنعامة التي تخفي راسها في الرمال . ان السبيل الوحيد لتجاوز هذا الواقع ، وللتوحيد الفعلي للشعب الفلسطيني ، هو النضال من اجل تحرير الجماهير الفلسطينية من الاضطهاد المباشر المسلط عليها في كل منطقة من مناطق تواجدها ، مما يفترض تنوع المهمات وبرامج النضال المرحلية ، على ان تصب جميعا فـــي مجرى النضال من اجل الهدف النهائي فـــي التحرير الكامل . ان نضال الشعب الفلسطيني في كل من مناطق تواجده من اجل انتزاع حقوقه الوطنية المباشرة والراهنة ، هـــو الطريق الى انتزاع حقه التاريخي في تقريـــر المصير على كامل تراب الوطن ، وليـــس العكس .

يتساءل الاخ منير شفيق : « كيف تعبـــا تلك الجماهير التي خارج الضفة الغربيـــة والقطاع ؟ جريا وراء منطق (المهمـــات الراهنة) يجـــب طرح اهداف او (مهمات راهنة) لها تتناول وضعها المحلي .»

ولعل افضل وسيلة للرد على هذا التساؤل هي ان نوجه السؤال التالي : ما الـــذي يجري الان في لبنان ؟ الا تجابه الثـــورة والجماهير الفلسطينية « مهمة راهنة » هـــي مهمة الدفاع عن اتفاق القاهرة ؟ وما الذي يعنيه اتفاق القاهرة سوى ضمان الاعتـــراف بالحقوق الوطنية المباشرة والراهنة للشعب الفلسطيني في لبنان : حق العمل والتنقـــل ، حق التنظيم وحمل السلاح والانخراط في صفوف الثورة وممارسة النشاط المسلح ضد العدو، حق الادارة الذاتية للمخيمات ؟ اليس انتزاع هذه الحقوق والحفاظ عليها شكلا من اشكال « تقرير المصير » للشعب الفلسطيني فـــي لبنان ، الشكل الوحيد من اشكال تقريـــر المصير الذي يمكن تحقيقه خـــارج ارض الوطن ؟

في الاردن ، لماذا يطرح الاخ منير شفيق وكافة حلفائه في « الهدف» و « الرايـــة » و « الى الامام » ونشرة وكالة « وفا » ، مهمة اسقاط النظام كمهمة مرحلية مطروحـــة على الثورة الفلسطينية ؟ اليس هذا بسبب من سياسة النظام الهاشمي في مصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بشكل عام ، وحرمانه الشعب الفلسطيني في الاردن بشكل خاص من حقوقه الوطنية المباشرة كما تحددها اتفاقيتا القاهرة وعمان ؟

لماذا لا يعتبر السادة انصار تيار التطرف اللفظي هذه المهمات الراهنة في الاردن ولبنان تقسيما للشعب الفلسطيني ، بينما يعتبرون حق تقرير المصير لشعب المناطـــق المحتلـــة « تمزيقا لوحدة » هذا الشعب ؟

اتفاقات النخبة ومصالح الجماهير

يؤكد لنا الاخ منير شفيق : « ان هنالـــك

• وثيقة الـ ١٠٨ دليل على اتساع قاعدة الجبهة الوطنية المناهضة للاحتلال

• حق تقرير المصير شعار نضالي لا يتضمن الالتزام بصيغة سياسية محددة

اتفاقا مع جماهيرنا في الداخل ان نقاوم جميعا مقاومة حازمة كل محاولة تقول ان حق تقرير مصير المناطق المحتلة وسكانها هو من نصيب جماهيرنا في الداخل ، وليس من حق كـــل الشعب الفلسطيني » . ربما لجهلنا بخفايـــا شؤون « النخبة » ، هذه هي المرة الاولـــى التي نسمع بها بوجود هذا الاتفاق ! ورغـــم اننا نجهـــل من الذي عقده ومع من ، فنحن مع ذلك من المستبشرين به ان وجد . ذلـــك اننا لسنا من الداعين الى ان يكون حـــق تقرير مصير المناطق المحتلة « من نصيـــب جماهيرنا في الداخل » فقط . الا اننا لا نكتفي من اجل احباط هذه المحاولة باتفاق يعقـــده الاخ منير شفيق ، مع جماهيره في الداخل . اننا نعلم ان « اتفاقات » من هذا النـــوع سرعان ما تخرق . ولذلك فاننا نسعى الـــى توفير شرط مادي لا غنى عنه لديمومة هـــذا « الاتفاق » : قيادة المقاومة الفلسطينيـــة ، باعتبارها الممثل الشرعي لمجموع الشعـــب الفلسطيني ، قيادة فعلية للجبهة الوطنيـــة المناهضة للاحتلال في الداخل . ان هـــــذا الشرط هو الضمان المادي الوحيد لكي يكون تقرير مصير المناطق المحتلة من حق كل الشعب الفلسطيني ، ممثلا بحركة المقاومة ، وليـــس « من نصيب» جماهير الداخل فحسب ، كمـــا انه هو الضمان المادي الوحيد « لوحدة الداخل والخارج » التي « يحققها » الاخ شفيق على صعيد الالفاظ والشعارات والاتفاقات السرية.

ان وحدة المقاومة الفلسطينيـــة وقيادتها لنضال الشعب الفلسطيني في كل مكان هي التي ستضمـــن ، بالرغم من تنوع المهمات والبرامـــج المرحلية في مختلف مناطق تواجده، وحدة الشعب الفلسطيني وتحـــول دون تمزيقها .

وثيقة الـ ١٠٨ تمثل الشعب

اننا نجهل ، لسوء الحظ ، بنود «الاتفاق» السري الذي عقده منير شفيق مع جماهيرنا في الداخل ، ولذلك فنحن لا نستطيع ان نجزم مسبقا فيمـــا اذا كان هذا « الاتفاق » يمثـــل دعما لوجهة نظره المعادية لاية مهمات مرحلية ذات صلة بعالم السياسة . ولكننا نملـــك رغم ذلك وثيقـــة وقع عليها ١٠٨ من الشخصيات وممثلي المجالس البلدية والهيئات الدينيـــة والنقابات والمنظمات المهنية والجمعيـــات والنوادي في الضفة الغربية والقدس وقطـــاع غزة . ان هذه الوثيقة تعلن باسم سكـــان المناطق المحتلة « رفضهم للاحتلال الاسرائيلي لبلادهم » ومطالبتهم « بانهاء الاحتلال بجميع صوره وبحقهم في تقرير مصيرهم وسيادتهـــم على اراضيهم » . طرد الاحتلال وحق تقريـــر المصير . هذه هي المطالب التي تطرحهـــا وثيقة الداخل . افلا تبدو نقضا للاتفـــاق الذي ابرمه الاخ شفيق مع جماهير الداخل، وتاكيدا لصحة برنامجنا النضالي ؟ ولهذا فان انصار التطرف اللفظي يكيلون اقذع السباب لهذه الوثيقة ولجميع الموقعين عليها . (٣٨)

ما الذي ياخذه هؤلاء السادة على وثيقـــة الـ ١٠٨ ؟ اذا اعتمدنا مقال « الى الامام » نموذجا لشتائمهم لوجدنا انها تدور حول المحاور التاليـــة :

اولا : ان هنالك البعض ممن وقعوا علـــى هذه الوثيقة من ممثلي البورجوازية الكبيـــرة وكبار الملاكين العقاريين الذين تعاونوا فـــي السابق مع الملك حسين والاحتلال . تسمـــي « الى الامام » من هؤلاء اربعة هم انـــور الخطيب ومعزوز المصري وعادل الشكعـــة وحمدي كنعان . ونستنتج من ذلك «ان الـــ ١٠٨ وقسما (الاصح : قسم) منهم معروف جيـــدا برجعيتـــه وعدائه للثورة الفلسطينية ، لا يمثلوا (الاصح : لا يمثلون) ابدا جماهيـــر المناطق المحتلة » . هؤلاء ليسوا الا « قسما» من الـــ ١٠٨ . ماذا عن القسم الاخـــر : ممثلو نقابات العمال ، الاتحادات والجمعيات النسائية ، رجال الدين ، النوادي ، المنظمات المهنية ، المجالس البلدية ، الغرف التجارية والصناعية ، المؤسسات الثقافية الوطنية الخ ... لماذا تتجاهل « الى الامام » هـــؤلاء جميعا ؟

لماذا وقع هؤلاء الاربعة على الوثيقة ؟ لان استمرار الاحتلال يدمر مصالحهم بتدميره البنية التقليدية للاقتصاد الوطني التي كانت ترتكـــز اليها هذه المصالح ، لان الملك حسين قـــد تخلـــى عنهم بسياسته القائمة على مصـــادرة حق تمثيل الشعب الفلسطيني ، ولان النهوض الوطني المتنامي يجرفهم ويضطرهم الـــى مجاراته للحفاظ على ما تبقى لهم مـــن رصيد سياسي بعد ان فقدوا ركائزهم التقليدية . ان توقيع ممثلي البورجوازية الكبيرة وكبـــار الملاكين العقاريين على هذه الوثيقة، ومجاراتهم للصف الوطني المناهض للاحتلال والمطالـــب بحق تقرير المصير (اي المناهض لسياســـة الملك حسين) ، هو دليل على صحة التحليل الذي قدمناه (في الحلقة السابقة) للتطـــور الجاري في المناطق المحتلة ، وهو برهان اخر على افلاس « الى الامام » وحلفائها الذيـــن لا يجدون تاكيدا ليساريتهم الخاصة الا بتصعيد السباب اللفظي للبورجوازية والاقطاع .

أما الطبقة العاملة ، الطبقـــة العاملة الحقيقية ، فهي تسعى الى ابعد حد ممكن موضوعيا لتوسيع القاعدة الطبقية للجبهة المتحـــدة المناهضة للاحتلال ، وترحب بانضمام اية شرائح من البورجوازية والملاك المقاربين اليها ، طالما ان ذلك يجري على اساس المهمات المباشرة للنضال الوطني ولا يكرس قيادة البورجوازية والاقطاع للجبهة الوطنية .

ثانيا : ان موقعي الوثيقة ، كما تعتقـــد « الى الامام » ، يعتبرون ان « المشكلة هي مشكلة انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة في الخامس من حزيران » وليس وجود مـــا يسمى بدولة اسرائيل . ليس ثمة ما يدل على ان موقعي الوثيقة لا يعتبرون ان « وجود مـــا يسمى بدولة اسرائيل » هو المشكلة . ولكن ثمة ما يشير الى ان « الى الامام » ترفـــض اعتبار « انسحاب اسرائيل من الاراضـــي المحتلة » مشكلة على الاطلاق . وبديهي ان « الى الامام » هي المخطئة هنا . فهـــي تستهين بالمشكلة المباشرة ، الملحة ، التي تجابهها جماهير المناطق المحتلة ليل نهار ، مشكلة استمرار الاحتلال ، وتتناسى هـــذه المشكلة تحت ستار من الرفض اللفظي «للمشكلة الاكبر » التي هي وجود دولة اسرائيـــل . ان الشتائم التي يوجهها هؤلاء السادة الى وثيقة الـــ ١٠٨ لا تدين هذه الوثيقة بقدر ما تفضح جوهر اخطائهم الصبيانية بالذات .

ان جماهير المناطق المحتلة لا تعتبر طـــرد الاحتلال وانتزاع حق تقرير المصير حلا نهائيا للمشكلة الوطنية للشعب الفلسطيني . انها تدرك ان هذه المشكلة هي بالاساس مشكلـــة وجود دولة اسرائيـــل الذي يشكل بحد ذاته اغتصابا لحق الشعب الفلسطيني في تقريـــر مصيره على كامل ترابه الوطني . الا انهـــا تدرك ايضا ان نضالها من اجل طرد الاحتلال وحق تقرير المصير هو المساهمة الرئيسية التي يمكن ان تقدمها في المرحلة الراهنة في مجـــرى النضال من اجل الحل الجذري للمسالـــة الفلسطينية (التحرير الكامل) . ذلك ان طرد الاحتلال وحق تقرير المصير يعني عمليا لجـــم الطموح التوسعي لاسرائيل والحد من قدرتها العدوانية ضد الشعوب العربية ، وتسهيـــل النضال الوطني الديمقراطي من اجل اسقاط النظام الهاشمي ، وتوفير قاعدة ارتكاز ثابتة ومحررة للشعب الفلسطيني توفر شروطا افضل لمتابعة النضال ، باشكال ارقى ، ضد العدو الصهيوني ومن اجل التحرير .

ان حق تقرير المصير لا يعني بالضـــرورة الانفصال وتشكيل دولة مستقلة . انه يعني ان تنتزع جماهير الارض المحتلة حقها فـــي اختيار مصيرها السياسي بمعزل عن تدخـــل الاحتلال او الرجعية الهاشمية . ولذلك فان هذا الشعار هو شعار نضالي عام لتعبئـــة النضال الجماهيري ضد الاخطار المباشرة التي تجابه جماهير المناطق المحتلة : الاحتـــلال الاسرائيلي ، والتدخل المادي والسياســـي للنظام الهاشمي في شؤونها . ان هذا الشعار لا يتضمن الالتزام المسبق باية صيغة سياسية محددة لتنفيذه . ذلك ان من الخطا الان تحديد هذا الشعار ضمن صيغة سياسية جامـــدة . ان الصيغ السياسية لوضع هذا الشعـــار موضع التنفيذ سوف تقررها ليس فقط مصالح جماهير المناطق المحتلة ، وانما ايضا المصالح الشاملة للنضال الوطني الفلسطيني والعربي في ظـــل نسبة القوى التي ستكون قائمة عند دحر الاحتلال وعندما يصبح بالامكان فعلا وضع هذا الشعار موضع التنفيذ . وبديهـــي ان الثوريين ، الذين يبنون سياستهم وبرامجهـــم على العلم وليس على التصورات الذهنيـــة لا يسمحون لانفسهم بالتكهن مسبقا بماهيـــة نسبة القوى هذه وما ستؤدي اليه بالضبـــط في الاردن والاقطار العربية الشقيقة . الا ان هذا لا يقلل ، بل يضاعف ، من اهمية رفـــع شعار « حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة بعد دحر الاحتلال » . ان هذا الشعار هو الذي يلخص ويعمم ويوحـــد القاسم المشترك للمصالح الوطنية والطبقيـــة لكافة طبقات الشعب في ظل الاحتلال .

في العدد القادم : مهمات النضال الوطني الديمقراطي في الاردن .

٣٨ — خصصت مجلة « الى الامام » (٤٢٢) في ٢٤—٨—٧٣) مقالا كاملا لشتم هذه الوثيقة، واختتمت سبابها بشتيمة « على الماشـــي » لمجلة « الحرية » لانها نشرت هذه الوثيقة تحت عنوان « ممثلو جماهير المناطق المحتلة يصدرون وثيقة هامة » ، واتخذت هذا دليلا على «التقاء ممثلي البورجوازية الفلسطينية في الخارج مع ممثليها في الداخل من اجل تحقيق اهدافهـــم المشتركة » . لفت لمعلومات « الى الامـــام» نوضح ان اول من نشر هذه الوثيقة في الخارج كانت مجلة « الطلائع » الناطقة بلســـان « الصاعقة » (في عددها ١٦٠ بتاريخ ٣٠ تموز ٧٢) وقد نشرتها تحت عنوان « عرب الارض المحتلة يصرحون بموتقهم » وقدمت لهـــا بالكلمات التالية : « وجه اهلنا في الضفـــة الغربية والقدس وقطاع غزة رسائل الى ... الامم المتحدة ، يطالبون فيها العدو الصهيوني بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلـــة ويعلنون فيها رفضهم المطلق للاحتـــلال » . نرحب « بالطلائع » الى جانبنا في صف ممثلي البورجوازية الفلسطينية في الخارج ! تبقـــى « الى الامام » وحدها ممثلة للطبقة العاملـــة الفلسطينية في الداخل والخارج معا ، تعمدها بركات القذافي !

الرفيق ياسر : لا انقسام نعم لجبهة شرقية مقاتلة

عقدت خلال الاسبوع الماضي سلسلة من الندوات بمناسبة مرور ثلاثة اعوام علـــى مجازر ايلول في الاردن . وقد تحدث الرفيق ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ندوة جماهيرية عقدت في مخيم البرج الشمالي في جنوب لبنان .

واكد في حديثه :ـ ان من مصلحة النظام في عمان ان يقيم تضامنا عربيا بالشكل الذي يتكلمون عنه دون ان يتنازل عن شيء ومـــن مصلحته اقامة اتفاق عربي لاعادة المساعدات العربية المقطوعة عنه ومن مصلحته ايضـــا تزيين وجهه امام الشعب العربي الفلسطيني خاصة في الارض المحتلة بشكل يظهره انـــه ليس جزار هذا الشعب . ويصبح بيده حق التصرف بمصير الشعب الفلسطيني وبذلك يصبح حكام عمان طرفـــا في التصفيـــة التي يتوقعون ان تجدي في المرة القادمة .

ثم تطرق الرفيق ياسر عبد ربه الى اقامة الجبهة الشرقية وطالب بقيام جبهة شرقية مقاتلة لاتتم على اساس شروط الملك حسين وقال لا نبني الجبهة الشرقية ولانبني المواجهة مع اسرائيل على اساس شروط الملك حسين ومن خلال فك العزلـــة عن الملك واذا كـــان يجب ان تكون هناك جبهة شرقية فهذه يجب ان تتوفر لها الشروط القتالية .

وفي ختام حديث الرفيق ياسر عبد ربه حذر من خطورة انقسام المقاومة الفلسطينية كما حذر من المخططات الاستعمارية الرجعية . وقال لايجوز ان يجرنا الرجعيون ولا الاميركـــان ولا الاستعمار الى الخلاف والانقسام حـــول موضوع الجبهة الشرقية ولايجوز ان يجرنا احد الى الصدام مع البلدان العربية .

ان خطة الاستعمار هي محاولة زيادة هوة خلافنا مـــع الدول العربيـــة حتى يتم ضرب الثورة الفلسطينية على ايد عربية .

واضاف ((يجب ان نحبط هذا التكتيك وهذه المؤامرات بوحدتنا وبوحدة موقفنا وبان لا تنجر وراء الاستفزاز وتوسيع الخلاف . هذا موقفنا واننا نتمسك بمطالبنا الوطنية من اجل جبهة شرقية وطنيه ومن اجل حرية شعبنـــا في العمل انطلاقا من الاردن على طريق النضال لتصفية الاحتلال وتحقيق الانتصار)) .

وفي ندوة جماهيرية اخرى عقدت في بـــرج حمود ، بمدينة بيروت ، اعلن الرفيق ياسر ان الثورة الفلسطينية تناضل من اجل اقامة جبهة شرقيه مقاتله في الاردن واوضح ان الحد الادنى من الشروط الواجب توفرها لاقامة مثل هذه الجبهة هي دخول قوات عربية الى الاردن تحت قيادة وطنيـــة موثوقـــة وعودة المقاومة للاردن لتعمل بكامـــل حريتهـــا في الاردن .

وقال ان الابواق المعادية تحاول الاستفادة من التطورات الجارية في المنطقة وتعمل على ترويج انباء وتحليلات وعن قرب وقوع تصدع في الصف الفلسطيني وقرب وقوع صدامات فلسطينية — عربية .

واكد الرفيق ياسر عبد ربـــه ان الثورة الفلسطينية قد تعلمت الكثير من مشـــروع روجرز وما اعقبه من نتائج وهي لذلك لـــن تنجر باي حال من الاحوال لاي استفزاز او اية معارك جانبيـــة ايمانا منهـــا بان ذلك لا يخدم في النهاية سوى الامبريالية والصهيونية .

«عصفور» شاهين

علامة فارقة في تاريخ السينما المصرية الحديثة

مثلما كان انتاج فيلم العصفور ، علامة فارقة في حياة المخرج المصري يوسف شاهين فانه أيضا يشكل قطيعة المصرية الراهنة .
كاملة مع تقاليد وحياة السينمابيروت ، عوضا عن ذلك ، ويكتسب عرض الفيلم فيهر اخرى تتمحور حول الدور دلالة خاصة لترافقه مع ظواالفيلم ، والذي يمكن انيستخدم السياسي البارز الذي يحمله
والى وقت طويل كمؤشر بارزحول تعاظم اهمية هذهالوسيلة الجماهيرية ، المتمثلة في السينما ، ودورها في خدمة الثورة .

على الرغم من ان يوسف شاهين ، احتفظ بمكانته كواحد من ابرز مخرجي السينما العربية المعاصرة ، وشكل مع توفيق صالح وصلاح ابو سيف ، تعابير متراوحة في انفصالها عن تقاليد التعمية والتخدير التي طبعت السينما المصرية خلال اكثر من نصف قرن . الا ان يوسف شاهين وبضعة مخرجين اخرين ، رغم حرصهم على الاحتفاظ بقسط وافر من الاحترام للسينما كفن وصنعة ذات استقبال جماهيري واسع ، الا ان استجابتهم ورؤيتهم للواقع الاجتماعي المصري ، ظلت — مع تباينها الشديد في انتاج هؤلاء — تراوح ضمن السقف السياسي والثقافي السائد، وقلما استطاعت ان تخرق في حدود نقدها وتعاطيها للمادة المصورة اطار « النقد من خلال النظام » . واذا كان هذا يعكس صعوبة موضوعية بالغة الدلالة ، خاصة في العهد الناصري ، فان الوعي الذاتي والمسؤولية الادبية والسياسية للفنان المصري كانايمثلان الوجه الاخر لازمة الانتاج السينمائي التقدمي في مصر . ان الجانب الاخير ، يمثل جوهر ازمة يوسف شاهين الشخصية ، والتي حسمها انتاجه لفيلم « العصفور » بوضوح.

ان انتاج كل من توفيق صالح ، وصلاح ابو سيف ، ظلا على العكس من يوسف شاهين ، اكثر مساسا بمازق التوجهات الواقعية والتقدمية في السينما المصرية قبل ١٩٦٧ . ان توفيق صالح ، الذي انتج في فترة زمنية طويلة افلاما تعد على اصابع اليدين ، ظل امينا لمسؤوليته الفنية ازاء قضايا المجتمع المصري وتناقضاته وعكس استعدادا اكبر لاعطاء انتاجه مضمونا اجتماعيا تقدميا ، كما هو الحال في فيلميه المبكرين « درب المهابيل » و « صراع الابطال » ، كما انه في فيلمه البارز بعد حرب ١٩٦٧ « المتمردون » الذي جسد في تناوله قصة نزلاء مستشفى امراض السل ، ازمة النظام المصري باستعارة رمزية بالغة الدلالة ، مما عرض الفيلم لمصاعب عديدة وانتقادات واسعة قبل واثناء عرضه. اما صلاح ابو سيف ، فانه احد اعمدةالسينما العربية الواقعية الرومانسية ، الذي اعتبر بحق مؤسس مدرسة ، زاوجت بين الواقعية، والاستجابة لالحاح تطلب السوق السينمائية بالتنازل لحساب التسلية والامتاع ، بالمعنى التجاري للكلمة . ففي انتاجه المريض،شهدت السينما العربية الرومانسية الواقعية ، بافضل نماذجها مع تماس ، قل او كثر ، مع الواقع الاجتماعي المصري بتناقضاته الدرامية .

ان انتقالة يوسف شاهين الواضحة بعد حرب ١٩٦٧ ، وهو المعروف بتعلقه الشديد بالتقنية والجماليات ، واحترامه لتقاليد السينما الحرفية ، قد وضعته في مكانة لا تقل عن مكانة زميليه . بل انه ربما عد على راسهما ، اذا ما اخذنا المكانة المتازة التي احتلها فيلم « الارض » — عن قصة عبد الرحمن الشرقاوي — ، والفيلم عدا عن كونه من ابرز ملامح الانتاج السينمائي المصري تطورا ، فانه بعمقه الاجتماعي ، يشكل مؤشرا على مازق المخرجين المصريين ، الذين يحتالون على صعوبة التصدي المباشر للقضايا الاجتماعية والسياسية الراهنة ، بانتقاء عمل روائي يتحدث عن فترة ما قبل ١٩٥٢ . (كما حدث مع المتمردون لتوفيق صالح ، وكما سيمر معنا بصدد فيلم زائر الفجر) .

ان يوسف شاهين ، في فيلميه « الارض » ثم « الاختيار » الذي يحتل مكانة اقل اهمية من الاول ، يظهر تطور الوعي الذاتي عنده ، وتحسسه اكثر لمعضلات بلاده الاجتماعية والسياسية . وان ظل كما كان عهده من قبل ، حريصا على التعلق بالتقنية والجمالية بافراط .

في سياق هذا التطور ، فان اهمية العصفور في ان يعد انعطافة هامة لجهة دلالته السياسية المباشرة ، ولجهة تطور — ان لم نقل انتقالة — المخرج سياسيا وفكريا .

وواقع الامر ، ان اعتبار يوسف شاهين فيلمه « العصفور » ، بمثابة « نقد ذاتي » ، واعادة نظر شاملة لمسؤولياته الاجتماعية والسياسية ، وتحسسه للازمة العميقة ، التي تعاني منها بلاده ، طبقيا ووطنيا، فهذا صحيح .. انه ، على صعيده الشخصي، كمخرج ، وعلى صعيد السينما المصريةعموما علامة فارقة ، في التاريخ المعاصر للسينما المصرية .

عمق الازمة الفكرية ..

ان فيلم « العصفور » عدا عما يمثله من جراة بتصديه المباشر للمازق الوطني الراهن، الايام التي سبقت ٥ حزيران وحتى ٩ حزيران ١٩٦٧ ، يعكس عمق الازمة الفكريةوالمخاض الصعب الذي يعيشه المثقفون في مصر ، ازاء المسالة الوطنية والتعارض الواسع الذي قام دونهم والسلطة في مصر ، انفجر ازمة الثقة بين السلطة والمثقفين ، كان على تماس مباشر بازمة الثقة بين الجماهير والسلطة ، والتي اعلنت بعض تعابيرها مظاهرات الطلبة عام ١٩٧٢ ، ان موقف المثقفين المتمثل في العرائض والبيانات التي حددوها تجاوبا مع مطالب الطلبة ، وما جره هذا الموقف من فصل وتسريح وحرمان من الكتابة لقطاع واسع من المثقفين والكتاب والفنانين في مصر ، جاء ليعزز الفرز القائم في المجتمع ، جاء ليؤكد ان الثقافة والمثقفين غير بعيدين عن هذا الفرز . ان الازمة العامة بجانبيها الوطني والطبقي في مصر ، قد اعطت اكثر التعابير صرامة في فرز الثقافة العربية ، بين الثقافة الحيه والاصيلة ، ذات الولاء التقدمي والديمقراطي ، وبين ثقافة كتاب السلطه ومصفقيها . ومن الامور ذات الدلالة ، ان نجد هذه اليقظة المرهفة عند توفيق الحكيم ازاء ازمة الوطن والمجتمع المصري ، والمتطابقة مع يقظة يوسف شاهين وهما المنتميين الى ذات الاتجاه ، مع هذه الدرجة او تلك من التفاوت . الى جانب ظواهر اكثر اقترابا من الجماهير واكثر تعبيرا عن همومها مباشرة ، كشعر وغناء احمد فؤاد نجم والشيخ امام ،

والحال ان فيلم « العصفور » حري بالاهتمام ، لانه يعكس هذا التحول في موقف المثقفين والفنانين المصريين ، وليس فقط كفيلم متقدم . ان هذه المسالة تستحق وقفة سريعة .

السينما بعد حزيران ١٩٦٧

بات من المعروف ان السينما المصرية ، شهدت بعد حرب ١٩٦٧ جملة من الظواهر النقدية ، والطموح لتمثل التحولات الاجتماعية في البلاد والتي عكستها تحركات الطلبة منذ ١٩٦٨ ، ثم تحركات العمال والطلبة ، وبعض ظواهر التمرد في الريف المصري حتى الفترة الاخيرة . عبر عن هذه التطلعات النقدية والمتجاوزة جملة من النقاد والفنانين السينمائيين ، الذين عملوا ، بهذه الدرجة أو تلك من التعاون على انتاج افلام تمس التطلب الجماهيري للتغيير . ان هؤلاء انتجوا في اطار القطاع العام بعض الافلام ذات الحس النقدي المتقدم ، الا انهم ، رغم انتماء او اقتراب بعضهم من اليسار المصري، ظلوا ميالين لتوهم امكانية العمل ضمنشروط الوضع القائم . وبالتعايش مع الاتجاهات الاكثر رجعية والمسيطرة على السينما المصرية . والعمل بنفس الوقت على منع سحب مكتسبات القطاع العام التقدمية ، واذ ذاك تجمع هؤلاء في « جماعة السينما الجديدة » ، ووضعوا لانفسهم نظاما داخليا واخر للانتاج ، ونجحوا في تحقيق بعض الافلام ، منها الفيلم الروائي « اغنية على الممر » الذي استقبل بترحيب حار من الجماهير ، لاستجابته لدعوة الجماهير السلطة للقتال ، وتواقت عرض هذا الفيلم مع التحركات العنيفة للطلبة في القاهرة ، بيد ان هؤلاء ظلوا ، رغم طروحاتهم وتطلعاتهم المتقدمة اسرى معادلات الانتاج في السينما المصرية ، وتحت رحمة الرقابة الصارمة ، وحتى مع قبولهم بهذه الشروط ، فان الاتجاهات الفاشية التي تبدت في اجراءات السلطة ازاء المثقفين والفنانين ، لم تستثنيهم . وهكذا تضمنت قوائم الفصل من الاتحاد الاشتراكي ، ومن ثم من وظائفهم في وزارة الثقافة وغيرها ، اسماء : فؤاد التهامي (مخرج) ، سامي السلموني(مخرج)، احمد الحضري (مصور) وعدد اخر من السينمائيين والنقاد ، كما امتدت اجراءات السلطة الى نادي السينما في القاهرة (وهو متنفس رواد السينما المتقدمة فيالعالم، والتي لا تعرض تجاريا) حيث عزل مديره احمد المعزي ، وعينوا بيروقراطيا مكانه ، كما منع رفيق الصبان ، سمير فريد ، سامي السلاموني من تحرير نشرة النادي ، مما ادى الى تحرك اعضاء النادي لجمع التواقيع وتقديم عرائض الاحتجاج على اجراءالسلطة.

ان هذه الاجراءات ، بالاضافة الىتعرض القطاع العام ، للسقوط عمليا في ايديمنتجي القطاع الخاص ، وسيطرة اشد الاتجاهات رجعية وتخلفا على القطاع العام ، وتعرضه لشتى اشكال السرقة والاحتيال السافر و « الشرعي » تمثل احد اوجه واقع مؤسسات الانتاج الثقافي والفني في البلاد .

الرقابة والمنع ...

ان الرقابة والمنع ، من الاسلحة التي تحول عمليا دون ظهور اتجاهات جديدة متقدمة في السينما المصرية . ان التحفظ على الفيلم الروائي « القضية ٦٨ » لصلاح أبو سيف وحجزه بعد فترة عرض وجيزة ، ومنع عرض افلام سامي السلموني التصيرة « كاوبوي » ، « ملل » « المدينة » ، والفيلم الروائي « زائر الفجر » للمخرج ممدوح شكري ، والفيلم التمثيلي القصير « غبار » من الامثلة الحية ، التي تجسد عداء السلطة لعرض أفلام متفاوتة جدا ، في تعبيرها عن قضايا المجتمع المصري ، مباشرة ، وبالرمز والثورية .

ان الافلام المذكورة تمثل نماذج عن مواقع متفاوتة في السينما المصرية الجادة والاصيلة، وان كانت في غالبها تمثل اتجاهات شابة ، متصلة مباشرة بالجيشان الشعبي الراهن . ففيلم « زائر الفجر » الروائي ، يتحدث عن الاعتقالات والارهاب الذي كان يتعرض له الطلبة قبل عام ١٩٥٢ ، وهو مبني على قصة واقعية لاحدى الطالبات ، ويمزج بين الشكل الروائي والوثائقي .. ان اسباب منع الفيلم واضحة ، ذلك ان الفيلم رغم تحدثه عنفترة سبقت مرحلة ١٩٥٢ الا انه يعكس الواقع المصري الراهن (انتج عام ١٩٧٢) وهو يوحي بشكل مباشر بالاضطهاد والاعتقال الذي اصاب التقدميين الماركسيين في العهد الناصري .

اما فيلم « غبار » ، فهو فيلم روائي قصير من واقع القرية المصرية عام ١٩٧٢ ، ويظهر الفيلم انها لم تختلف عن اوضاعها قبل عام ١٩٥٢ : يتخذ الفيلم من رسالة يكتبها احد شيوخ القرية الفقراء الى المحافظ ، تعبيرا من حياة واوضاع سكان الريف المصري ، ويعد الشيخ نفسه لاعطاء المحافظ الرسالة ، اثناء زيارته الموعودة . في الفيلم ، تظهر اجهزة السلطة وعمدة القريةفي الاعداد للزيارة ، حيث تفرش جنبات الطرق بالزهور ، وتطلى البيوت بالدهان الابيض ، ويصطف اهالي القرية على جانبي الطريق استعدادا لاستقبال الضيف الكريم . ثم يظهر موكب المحافظ تتقدمه الدراجات النارية ، ثم سيارة المحافظ الفارهة ذات النوافذ المغلقة ، التي يمطرها القرويون بالرز والورود ، ويتطلعون بلهفة الى داخل السيارة ، حيث نجد المحافظ نائما وحوله الحرس .

يتقدم الشيخ لتسليم المحافظ رسالته ،لكن الموكب يسير مسرعا ، وتتخطى سيارة المحافظ الشيخ بسرعة فيتابعها ببصره ، ويختم الفيلم بغبار السيارة التي تحجب عن الشيخ وعنا رؤيتها .

ان هذين الفيلمين ، لم ترهما الجماهير المصرية ، شانهما شان فيلم « العصفور » الذي صدر قرار بمنع عرضه في مصر ، في الوقت الذي كانت بيروت تستعد لرؤيته . وبعد انحصد تقديرا واسعا اثناءعرضهبمهرجان بيت مري السينمائي،وكما اظهر السينمائيون والنقاد استنكارهم الشديد لمنع عرض الفيلم في الاراضي المصرية ، يتخوف التقدميون من السينمائيين والنقاد والمثقفين من صدور قرار يحرم يوسف شاهين من العودة لوطنه .

معنى الاقبال الجماهيري

ومن الامور ذات الدلالة التي واكبتعرض فيلم العصفور ، على المستوى اللبناني هو تعارض استقبال الفيلم جماهيريا ، مع الطابع النخبي الضيق لمهرجان بيت مري السينمائي ، ومع طابع المهرجان الذي يمثل تكريسا مواربا لسياسة الاستعمار الجديد الثقافية .

لقد شهدت ليلة عرض فيلم « العصفور » احتشادا واسعة واحتفالا يحمل دلالةسياسية مناهضة في مضمونها وفي استقبالها لما مثله المهرجان .

ومن جهة ثانية ، تركت الاجهزة اباها ، وعملاء الاجهزة التي قادت الوطن الى الهزيمة في ١٩٦٧ ، والتي يشير اليها الفيلم باصبع الاتهام ، تركت رائحتها العفنة في صالات العرض الثلاث في بيروت ، وعركت بصماتها السوداء على الشاشة ، فاعدت هذهالاجهزة العصفور ، من حيث لا تدري ولا تريد الفيلم تاثيرا مزدوجا . فمع قنابل الغاز ورائحتها ، اعطت التجسيد الملموس والحي على جبنها وخوفها من الفيلم ، ومن ان تعيد الجماهير اكتشاف حقيقتها مرة اخرى .

ومن جهة ثالثة ، يظهر الاقبال الجماهيري الواسع على « العصفور » ، مظاهر العافية التي تعيشها الجماهير ، يدحض بقوة ، كل الذرائع والحجج التي تبرر الاسفاف الذي عيشه السينما العربية ، ان ادعاء تجار السينما ومروجي التعمية ، الذين يلقون اللوم ، في معرض تبريرهم المستوى الوضيع للسينما العربية ، على الجماهير ، وعلى استقبالها الرديء للافلام « الجادة » . يجدون اليوم تجسيدا نموذجيا يدحض كل البراهين المزورة لحاجات وتطلب الجماهير الحقيقية . فالفيلم ، على العكس من ذلك يعين الاتجاه الصحيح للانتاج السينمائي العربي ويؤكد صحته .

ملاحظات نقدية

ان القيمة الاساسية للفيلم ، في انه يشير بوضوح الى الاعداء الداخليين الذين صنعوا الهزيمة ، او كما تسميهم احدى شخصيات الفيلم باللصوص الشرعيين ، ان الفيلم يظهر تغلغل هؤلاء اللصوص في قمة السلطة السياسية ، وفي الاتحاد الاشتراكي العربي. اما يظهر بوضوح ان الشعب لم يكن مسؤولا عن الهزيمة ، فهو غائب عما يدور حوله « ان احدى شخصيات الفيلم الملونة »الشيخ احمد يقول بذهول صاعق « لقد هزمنا بدون ان ندري » وهو يستمع الى خطاب عبدالناصر ليلة ٩ حزيران .

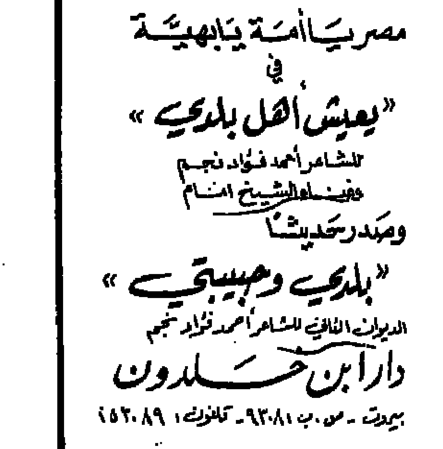
يذهب الفيلم لاظهار ، ان ولادة الارادة الجماهيرية ، التي اجهضت فيما بعد ، كانت عفوية ، فالمظاهرات الصاخبة ، التيانطلقت في لحظات بعد خطاب « التنحي » كانتتعبيرا عن رغبة الشعب ، الذي ظل غائبا حتى لحظة العلم بالهزيمة ، في الاستمرار في القتال وكان هتافهم « تحيا مصر ، هنحارب » حتى نهاية الفيلم .

كما طمح الفيلم لاظهار بعض المشكلات الاجتماعية : التكنولوجيا ، والتقاليد البالية والغيبية ، وافكار الثار ، وقدم بعض الشرائح الاجتماعية المتفاوتة واظهر طبيعة تعاطيها مع الاحداث .

ان الفيلم ، يتضمن جملة من العيوب ، التي رغم اهميتها ، فانها لا تنقص من القيمة الاساسية للفيلم ، كالصوت غير الواضح ، بعض الشخصيات غير المقنعة ، التفكك في الاقسام الاولى من السيناريو ، والتطويل الزائد في قصة مطاردة « ابو خضر »والتقطيع « المونتاج » السريع ، الذي لا تستجيب له الجماهر ، ... الخ .

بيد ان هذه العيوب ، تظل ذات قيمة ثانوية ، أزاء التوجه العام والمعالجةالشجاعة التي حملها الفيلم . وكان اقبال الجماهير على الفيلم ، وتاثرهم فيه دلالة على انه لبى الحاجة الاساسية لها : الرغبة في القتال ، وفي عزل اللصوص الشرعيين !

عصام احمد



شاهين : العصفور فيلم أحاول فيه تحليل أسباب هزيمة ٥ حزيران !.

ما راي يوسف شاهين بفيلمه الاخير « العصفور » ؟ هذا ما يشرحه في المقابلة التالية التي نشرت في مجلة افريكاسيا ، مع اعطاء فكرة عن تطوره السياسي خاصة بعد حزيران ١٩٦٧ :

□ يوسف شاهين ، لماذا اخرجت « العصفور » ؟

— لاني اريد ان افتح جرحا يريدون اخفاءه.

□ ما معنى ذلك ؟

— « العصفور » فيلم احاول فيه تحليل اسباب هزيمة حزيران ١٩٦٧ امام اسرائيل . بكيت عندما ظهر عبد الناصر على التلفزيون للاعتراف بالكارثة التي تعرضنا لها . بكيت كما فعل العديد من المثقفين المصريين ، ولست اخجل من الاعتراف بذلك . « العصفور » هو القسم الثالث من ثلاثية بداتها بـ « الارض » واكملتها بـ « الاختيار » . في الفيلم الاول ، المبني على رواية عبدالرحمن الشرقاوي ، اصف نضال الفلاحين المصريين ضد الاقطاعيين في الثلاثينات (لكن يمكن فهم الفيلم ايضا كامثولة حول مصير فلسطين). في « الاختيار » اعالج تمزق المثقف المصري اليوم ، اما في « العصفور » فاركز على ادانة ثغرات المجتمع الناصري .

□ فهمت من الفيلم انه يرتكز الى الفكرة التالية : قبل تصفية الحساب مع الصهيونية ، وقبل توفرالاستعداد اللازم لذلك ، يجب البدء بالتغيير الجذري للمجتمع المصري . يجب القضاء على الطبقة المسيطرة حاليا والتي يقوم حكمها على استغلال الشعب وانعدام الكفاءة والفساد . الفيلم ادانة للبيروقراطية .

— انه كذلك . اقول في « العصفور » ان العدو الرئيسي هو في داخل بلدنا قبل ان يكون على الضفة الثانية من القنال .

□ يبدو انك توحي بوجود تواطؤ بين اسرائيل والرجعية المصرية الداخلية، هل ان هذا التواطؤ برايكم موضوعي او ذاتي ؟

— خلال حرب حزيران ١٩٦٧ ، كان التواطؤ موضوعيا . اي ان موقف الرجعية المصريه يلعب لعبة اسرائيل والامبريالية . وكان لا بد لها ، في دفاعها عن مصالحها ، التعاون ، ولو بطريقة غير مباشرة ، مع اسرائيل ،راس جسر الامبريالية . ولكن منذ حزيران ١٩٦٧ ، توجد برايي ادلة على ان التواطؤ بين الصهاينة والرجعيين العرب لم يعد تواطؤا موضوعيا فقط ، انه تواطؤ ذاتي ايضا . فبديهي ان تصفية المقاومة الفلسطينية في الاردن والان في لبنان بشكل جزءا من خطة موضوعة بالتعاون مع واشنطن وتل ابيب .

□ يبدو ، يوسف شاهين : ان مفاهيمك السياسية قد تبلورت وتجذرت .

— من فيلم الى فيلم كان فكري يتطور باستمرار . كانت افكاري غامضة خلال فترة طويلة . اني نادم الان على الفترة الطويلة التي احتجتها لكي افهم بعض الاشياء . الحقيقة انني تطورت سياسيا ببطء شديد . ساعدني في ذلك بعض الكتابات المصرية التي تحلل بوضوح الوضع الراهن في البلاد .ولكني احذر دائما من التحليلات المبسطة . مصر بلد معقد جدا . انه وليد حضارتين : الحضارة الفرعونية والحضارة العربية . بالاضافة لذلك ، اننا نعاني من ثلاثة الاف سنة من البيروقراطية. هذه ظاهرة ليست جديدة عندنا.

□ لفت اهتمامي تفصيل رائع فينهاية الفيلم . الجماهير لا تقول « ابق » يا عبدالناصر ، لا تستقل » وانما يقولون « لا نريد وقف الحرب ، لا نريد الاستسلام » .

— صحيح ، ان ما يطالب به الشعب هو حرب التحرير الشعبية . البطلة بهية تقول : « اذا وصل الاسرائيليون الى هنا ، فليأتوا ».

□ تشير في « العصفور » الى انعدام التعبئة الكامل للشعب قبل الحرب وبعدها .

— نعم . ظل الناس يعيشون وكان شيئا لم يكن . بهية ، مثلها مثل سائر افراد الشعب، كانت متاثرة بالدعاية وهي لا تدري ما الذي يحصل فعلا . انها تلصق الورق على النوافذ، وفقا لتعليمات الحكومة (من اجل تصعيب نشاط الطيران الاسرائيلي في الليل) لكنها لم تكن معباة نفسانيا وعمليا .

□ تقيم صلة ، في تصويرك لعناوين الصحف في أول الفيلم ، بين الاستعداد للحرب ومطاردة اقطاعي يسرق الات مصنع تابع للقطاع العام من اجل بيعها من جهة وبين تواطؤ قسم من الشرطة مع القطاع الخاص من جهة ثانية . هل ان هاتين القضيتين كانتا مثارتين في الوقت نفسه انذاك ؟

— عند اندلاع حرب ١٩٦٧ ، كانت هناك فضائح عديدة لا فضيحة واحدة ! اي انه كانت تجري امور من هذا النوع في الواقع . اردت تجميعها في عناوين الصحف الواحدة من اجل التاثير الدرامي . يتلخص فيلمي بالطريقة التالية : عندما كنا نحارب اسرائيل ، يبدا ضابط بوليس تحقيقا حول اعمال لص كبير مدعوم من قبل شخصيات كبيرة ، يقوم بزرع الرعب في منطقته ويسرق مصنعا للقطاع العام لكي يبيع الاته للقطاع الخاص . وهذا الاخير يعود بدوره ليبيعه الى القطاع العام وهكذا دواليك . لقد كان المجتمع في مرحلة تحلل اجتماعي واخلاقي . ولم تكن البورجوازية البيروقراطية تسعى الا لملء جيوبها ، ولو كان ذلك على حساب البلد نفسه . ولقد لاحظتم الناس المتظاهرين ، في نهاية الفيلم ، الذين يطالبون ناصر بالبقاء في السلطة ، يجمدون اثناء مسيرتهم الشاحنات التي تحمل الالات المسروقة من المصنع . انها صورة رمزية ، فالشعب يريد ايقاف تخريب الطبقة الحاكمة للاقتصاد .

□ هل يجب الكلام ، حسب رأيكم ، عن اهمال غير واع أم عن تخريب مقصود ؟

— الاثنان موجودان . ان هذه الطبقة مهملة من جهة ، كما انها تخرب من جهة اخرى . وهي تخرب لاخفاء اهمالها وملء جيوبها . لناخذ مثلا السينما : لقد حاولوا كل شيء لنسف القطاع العام ، لكنهم قالوا ، امام مطالبات كتاب السيناريو « ارايتم ، انالتاميم فاشل ، وسنعيد تسليم القطاع العام للقطاع الخاص » . وهكذا مرت اللعبة . فعوضا عن مداواة المرض قتلوا المريض !..

البرازيل قوة محلية وكيلة للاستعمار الاميركي في اميركا اللاتينية -٣-

المعارضة البرجوازية ونضالات الفلاحين والعمال الزراعيين

يكتسب هذا الجزء الثالث والاخير من دراستنا عن « البرازيل : قوة محلية وكيلة للاستعمار الاميركي في أميركا اللاتينية » أهمية راهنة نظرا لنجاح الامبريالية الاميركية في فرض حكم عسكري جديد على أميركا اللاتينية بعد قيام الانقلاب الفاشي في تشيلي .

يتناول هذا الجزء لمحة عن تناقضات الحكم العسكري والانقسامات داخل البرجوازية ويعرف بالاشكال المختلفة لنضالات الفلاحين والعمال الزراعيين ضد اغتصاب الاراضي والبطالة والمجاعة .

التناقضات الداخلية

لا ريب ان النظام له مشاكله وتناقضاته ، ولم يعد بمقدوره ان يقدم من الناس بصورة شاملة اجابة بسبب الاصوات التي ترتفع في داخله والخطوات التي يخطوها بعض اطرافه فتفاجئه مع انه يتوقع قيامها . وهنا ايضا نستطيع ان نلحظ التفوق الاخلاقي والوضوح السياسي للعمال والطلاب اذا اجرينا مقارنة بينهم وبين عجز وتردد « المنظرين » الذين يعكسون ويتسخون التحليل عن : « النزعة الهجومية » و « تفوق العدو » و « النمو الاقتصادي » و « استحالة الكفاح المسلح » و « غياب الدعم الجماهيري » .. الخ . هذا في حين يفهم الثوريون المتضمنون لهرب العصابات التناقضات ، وتحلل البورجوازية الاخلاقي ، وتفوق نضال الشعب حتى ولو كان هذا النضال ضعيفا ومفتقدا الى التنظيم .

اننا مقتنعون ، اليوم اكثر من اي وقت مضى ، بان البورجوازية ستنقسم على نفسها . اما العسكريون الذين يرتكزون على الانضباط والنظام في مؤسستهم ، فقد استطاعوا الحفاظ على وحدتهم حتى الان . بيد ان السياسة الاقتصادية العسكرية تواجه ثلاثة انواع من المعارضة : البورجوازية الريفية والتقنيون والاداريون الذين يعملون في مؤسسات ومنظمات الدولة والذين يقبلون السياسة العامة ، ولكنهم ينتقدون الدكتاتورية والاعتماد على الخارج ، ثم هناك المجموعات الاقتصادية التي تعارض التكتيكات السياسية للعسكرتاريا وتسعى لنيل حصتها من مغانم السلطة . بالنسبة للقطاع الاول ، اي البورجوازية الريفية ، فان هذه البورجوازية تمنح دعمها لاي نشاط قمعي مناوىء للشيوعية ولسياسة النظام اللاشعبية . ولكن ، بما انها خاضعة لمصالح البورجوازية الصناعية والمالية ، وبما ان دخلها وارباحها تتناقص من خلال التبادل والضرائب والفوائد المصرفية هذا بالاضافة الى كونها مضطرة لبيع انتاجها بادنى الاسعار ، فانها تعارض سياسة النظام الزراعية .

بالنسبة للتقنيين بوجه عام ، فانهم يعارضون السياسة الاقتصادية للدكتاتورية ولكنهم من جانب اخر يدافعون عن شروط مستحيلة تقريبا : الديموقراطية والرأسمالية الموزعة ان هؤلاء يطالبون بالديموقراطية السياسية ، والاستقلال التكنوقراطي (وليس الاقتصادي) وتوزيع الدخل .

اما اخر واهم قطاع من قطاعات المعارضة ، فهو يتشكل من صحيفتين : « فيساو » و « او ايستادو دي ساو باولو » . كلاهما يؤيد فكرة « البرازيل الكبرى » والتبعية للامبريالية ، و « النمو الاقتصادي » ، والقمع ضد « المخربين » ، الى اخره . ومع ذلك ، فان هذا القطاع يشكل راس الحربة السياسية للبرجوازية وللقطاعات المنادية بقيادة القطاع الخاص للقطاع التجاري العام بدون وسطاء .

هذا القطاع يطالب بمجلس نيابي يتمتع بصلاحيات اقتصادية « حقيقية » ، وبالانتخابات وحرية الاحزاب والصحافة واقتصار القمع على « الارهابيين » ... اي انه يشكل « الضمير النقدي » للعسكريين ... وقد بات يدرك أن فيلق الموت * والبغاء والميسر والمخدرات والعنف المنظم هي القاعدة الاجتماعية الحقيقية للدكتاتورية . لذا ، فمثل هذه الصحف تقدم النصح للعسكريين بالتنبيه الى « التجاوزات » . والحقيقة ان الطبقة الوسطى نفسها تخاف من دوريات الشرطة والشرطة المدنية وتتفادى الاستنجاد بهم عند الحاجة ، نظرا للجرائم والسرقات التي ترتكبها الشرطة العسكرية والشرطة المدنية .

ومن جهة ثانية ، يقوم هذا القطاع الصحفي « المعارض » بنقد يومي للفساد الاداري وللفضائح والسرقات في الصفقات المالية والعقارية . مع انه لا يرى اي ضير في تراكم رأس المال بيد البرجوازية الذي تشجعه الدكتاتورية عبر الحوافز المالية والاعفاءات من الضرائب وغيرها من الابتكارات التكنقراطية . *

اخيرا ، ان قطاعات « المعارضة » البرجوازية تنتقد طبقتها لعجزها في مجال السياسة التربوية والثقافية ... فبعد خمس سنوات من الارهاب والقمع ، لا تزال الموسيقى والرسم والسينما والادب منتشرة شعبيا وحاوية للمضامين التقدمية . وقد فرضت هذه القوى نفسها على الدعاية البرجوازية . وليس أول على النزعة الخلاقة والقوة الروحية للشعب اكثر من اعماله الادبية والفنية . هنا نجحنا في أن نفرض انفسنا على الدكتاتورية . ويكفي ان يسير المرء في احد شوارع البرازيل ليعاين هذا الانتصار . والحقيقة انه لولا الثقافة الشعبية ، لحرمت البرجوازية من القراءة والاغاني والرفاه عامة . هذا درس كبير جدير بالتفكير الطويل ...

في بلد كالبرازيل ، المجموعات الاقتصادية أقوى من البلد نفسه وها هي تتصارع فيما بينها مستخدمة كل الاسلحة المتوافرة . ومن جهة ثانية ، فالجنرالات والكولونيلات قد تحولوا الى مدراء للشركات الرأسمالية وباتوا يدافعون عن مصالحها . اما هيئات وانضباط القوات المسلحة فلم تعد تصلح لشيء . ان فساد وتسلط الاجهزة الخاصة يطغيان على الثكنات . لذا فان المستقبل يخبيء مفاجئات عديدة للعسكريين وللشركات الاميركية . واننا لعلى ثقة من أن الاتجاه العام هو نحو المزيد من الانشقاقات والصراعات الداخلية بين فرقاء الحكم المختلفين .

« لجان الفلاحين » تفجر النضال

الريف البرازيلي يضم صغار الفلاحين وعمال الزراعة والعاطلين عن العمل . وقد دفعهم تفاقم الاستغلال الى النضال ضد الشركات وملاك الارض وقوات الجيش والامن والدكتاتورية العسكرية .

في الاعوام ١٩٦٠ — ١٩٦٤ ادت نضالات « اللجان الفلاحية » والنقابات الريفية والتنظيمات السياسية من اجل الاصلاح الزراعي وضد اضطهاد ملاك الارض الى بروز اشكال نضالية وتنظيمية متقدمة وخاصة الشمال الشرقي من البلاد .

وهناك مناطق عديدة فرض فيها الاصلاح الزراعي فرضا وقامت اعمال جماهيرية مشتركة لبناء المدارس والمستوصفات والمغاسل العامة وغيرها .

وحاولت الدولة رفع الانتاجية في الريف دون تحقيق الاصلاح الزراعي ، فقدمت الحوافز المالية من اجل تطوير الزراعة .

اثار المشروع اهتمام الراسمالية الدولية وبخاصة الرأسمالية الاميركية الشمالية ، فضلا عن الراسمالية البرازيلية نفسها . وبدات المجموعات المالية والتجارية والصناعية بتأسيس الشركات الزراعية وتقديم المشاريع للهيئات المعنية ... التي كانت تقدم ، عند موافقتها على المشروع ، سلفة تصل الى حد ٨٥ بالمئة من مجمل الاستثمار المطلوب لتنفيذ المشروع .

وتاتي الخطوة الثانية : البحث عن فرد او شركة لتولي تجنيد قوة العمل المطلوبة . وهكذا كانت الشركات تحمل سواها مسؤولياتها العمالية .

يوجد اكثر من مليون عاطل عن العمل في الشمال الشرقي . فبدأ المتعهدون والشركات يعدونهم باجور مرتفعة والتامينات . وكانت عقود العمل تتضمن بنودا تفرض على العامل ان يدفع ثمن المسكن والطعام في المدن الوسيطة بين مسقط راسه ومكان عمله . ولما كانت اماكن السكن ووسائط النقل مملوكة من قبل الشركات نفسها ، يبدا العامل بالاستدانة منها . كما ان بندا اخر في العقد يجبر العامل على ارتياد مخازن الشركات لشراء الملح والدهن والمحروقات والدقيق . وكلما كانت مراكز العمل بعيدة عن المدن او عن الطرقات الرئيسية ، كلما ارتفع السعر الذي يدفعه العامل لقاء سلعه ، وكلما انخفض اجره الفعلي لقاء عمله في الحطابة والحصاد او تجميع المطاط ... وهكذا تبدا عبوديته للشركات .

على أن الاراضي التي تقرر اقامة المشاريع الزراعية عليها لم تكن خالية ، بل كان يسكنها الهنود والفلاحون الذين حاولت الشركات طردهم منها . ولهذا الغرض استخدمت محترفين من الهامشيين ومدمني المخدرات او الشرطيين السابقين والمهربين الذين يتقاضون اجورا وطعاما افضل من اجور العمال انفسهم ...

وهكذا تتواجه القوى . الفلاحون يناضلون للحفاظ على ارضهم . والعمال يناضلون للانعتاق من العبودية . اما اعداؤهم فهم اصحاب الشركات والمدراء والوكلاء والمجرمون الذين يدعمهم الجيش والشرطة والدولة .

نضال الفلاحين الصغار من أجل الارض

الفلاحون الصغار في البرازيل الذين يناضلون من اجل ارضهم يسمون « البوسيروس » انهم يحتلون الاراضي المشاع التي تعتبر ، قانونيا ، ملكا للدولة . وتجد اسرا فلاحية تعيش عليها منذ اشهر او ٢٠ أو ٥٠ او مئة سنة . بعضهم يملك صكوك ملكية والبعض الاخر لا يملكها . ومهما يكن من امر ، فحتى لو كانت هناك صكوك ملكية للاراضي ، تعتبر صكوك الملكية التي بيد الشركات او كبار ملاكي الارض « أفضل » و « اكثر قانونية » . لذا يعتبر هؤلاء الفلاحون على انهم يحتلون الارض بطريقة غير شرعية . وفيما يلي النماذج عن نضالاتهم من أجل الارض .

□ تبلغ مساحة ولاية « بارانيا » ٢٠٠ الف كيلومترا مربعا وعدد سكانها ٨ ملايين نسمة . وقد استقر الشركات وكبار الملاكين منذ عشرين سنة في شمال الولاية حيث يزرعون البن . نشات المدن في مدة قصيرة . وازدهرت المضاربة العقارية . واستقدم ارباب العمل العمال من كافة انحاء البرازيل ، بحيث بات ثلث اليد العاملة في الولاية من خارجها .

لكن هذا ليس وقت البن والاراضي في شمال الولاية مشغولة . وكان للدكتاتورية مشاريعها في تصدير منتجات الارض ، طالما ان الاهالي لا يستطيعون شراءها .

الاراضي في جنوب شرق « بارانيا » خصبة جدا ... هناك ٢٥ الف كيلومترا مربعا يعيش عليها مليونا فلاح ، على قطع ارض صغيرة ... المنطقة تفتقر الى الاطباء والمدارس . والبؤس شديد . ولكن الاهالي يملكون الارض ويعيشون عليها . وهم يرفضون التخلي عنها للغزاة الكبار من الشركات المالية والمصارف الذين جاؤوا ومعهم المجرمون المحترفون ليحرقوا البيوت والمزارع ويتلفوا وثائق الدوائر العقارية ويقتلوا المترددين في التخلي عن اراضيهم .

عام ١٩٦٩ تلقت احدى الشركات الزراعية — الصناعية قرضا بقيمة ١٫٢٠٠٫٠٠٠ دولار لاخلاء الارض وزرع فول الصويا في مزرعة « سانتا ريتا دي كاسيا » التي يعيش عليها ٣٠٠ عائلة من الفلاحين يرفضون خسارة ارضهم ويقاومون الغزو بالسلاح .

في اول هجوم ، قتل الفلاحون واحدا من المجرمين وجرحوا اثنين اخرين ... في الهجوم الثاني ، نصبوا كمينا في الجبل وجرحوا اثنين من موظفي الشركة ، في الجبل وجرحوا اثنين من موظفي الشركة . تدخلت الشرطة وطالبت الالتزام بالامن والنظام . فنظم الفلاحون هجوما ثالثا وقتلوا مجرما ماجورا وجرحوا مدير الشركة . وفي اليوم التالي ، قتلوا موظفا اخر .

بعد اسبوعين ، كان هناك ٦٠٠ فلاح يهددون بنسف الجسر لمنع الشرطة من الوصول اليهم . كما يهددون بنسف مركز الشركة .

اخيرا ، وصلت قوات الشرطة . فتمرد الفلاحون وصعدوا للجبال .

تعلموا القتال والتنظيم . وخلال شهر واحد ، كبدوا جلاوزة الشركة ١١ قتيلا . خاف المجرمون الماجورون وبداوا يحرسون مراكزهم ليلا نهارا بعد أن حفروا الخنادق ...

ادت تهديدات المجرمين المحترفين الى هجرة الفلاحين الذين لم يهاجروا في المرة الاولى . كانوا ١٠٠ رجل و ٦٥ امراة و ١٥٠ طفلا وصلوا الى القرية مرضى وجائعين . ولم يكن في القرية سكن ولا طعام . اعلن المحافظ حالة الطوارىء وسجنهم في احد النوادي الرياضية بحراسة الجيش . وانقض عليهم ٢٠٠ شرطي لتجريدهم من السلاح . وقيل ان الشركة كانت تستخدم الاسلحة الثقيلة في حربها على الفلاحين .

الا أن الهجمات الفلاحية استمرت . لجاوا الى « باربنواي » واخذوا يشنون الحملات ضد الشركة انطلاقا منها . نظموا انفسهم ، وتسللوا الى صفوف الشركة كمتعهدين لكي يتصلوا بعمالها . الاخرون غادروا القرية تحت حراسة الجيش ولم يعد احد يدري ماذا حل بهم ...

□ في « ريماكلا » حاول الفلاحون استعادة ارضهم بقوة السلاح . ادت المجابهات الى سقوط ثلاثة قتلى . وكان للشركة اكثر من ٢٧ مجرما محترفا ... انشأت الحكومة « لجنة عمل خاصة » للتوصل الى اتفاقات « عادلة ونهائية » . وادت هذه الاتفاقات الى التعويض عن ٧٠ فلاحا والسماح لـ ١٥ اخرين بالاستمرار في حيازة الارض . وبعد اشهر ، اعلن ان ٢٥ الف كيلو مترا مربعا من جنوب شرق « بارانيا » اصبحت « منطقة ذات اولوية لتحقيق الاصلاح الزراعي » .

وقد حقق الفلاحون الانتصارات السياسية والعسكرية خلال تلك الفترة : التنظيم ، اشكال النضال الملائمة ، الكمائن ، التطويق والحصار ، التقدم والتراجع ، التمويه ، مد القتال لعموم المنطقة . وادى ذلك كله الى وصول اخبار النضالات الفلاحية لخارج المنطقة . بالاضافة لذلك ، اضطرت الحكومة لتقديم تنازلات طويلة وقريبة المدى .

واتسعت النضالات . في ابريل من العام نفسه (١٩٦٩) اجتاحت مجموعة فلاحية ثانية احدى مزارع بلدية « كاسكافيل » واعدمت الاقطاعي مالك الارض .

□ ولايتا « ماتوغروسو » و « غوياس » تشملان قرابة مليون كيلو متر مربع ويسكنهما حوالي مليونا نسمة .. الشركة العاملة في منطقة « سانتا تيريزينيا » تسمى « كوديارا » . وقد باشرت عملها عام ١٩٦٩ . في تموز (يوليو) من ذلك العام ، امرت الشركة عمالها بـ « تنظيف المنطقة » . اضرب العمال رافضين تدمير ما زرعه الشعب من اشجار موز و « يوكا » .

ان تاريخ شركة « كوديارا » في « سانتا تيريزينيا » هو تاريخ العنف : هجمات مسلحة ضد مزروعات الفلاحين ، سرقة الاحصنة ، خصي الماشية ، احراق البيوت ... وكانت الشرطة تتعاون معها على اعتقال القادة الفلاحين وتعذيبهم . وهذا ما اضطر الاب « فرانسوا جنتل » الى الاختباء والعمل السري تفاديا للاعتقال . لذلك ان الفلاحين والعمال في « ماتي غروسو » يحظون بتأييد اكيد من رجال الدين الذين يعتبرون ان رسالتهم في الحياة هي « ترجمة رغبات الشعب ، والنطق بلسان الذين لا وسيلة لديهم لاسماع اصواتهم » ...

ادان رجال الدين العسف الذي يمارسه جلاوزة الشركة التي تحظى بتواطىء السلطات المحلية المباعة للشركة . وكانت الصحافة البرجوازية تشوه الحقائق بانتظام .

الا ان هذا كله لم يحل دون اجبار شركة « كوديارا » على التنازل ، اخيرا في ايار (مايو) ١٩٧٢ ، عن ١٠٠ هكتار ارض لكل واحد .

لقد ناضل الفلاحون والعمال ورجال الدين جنبا الى جنب طوال ما يزيد عن خمس سنوات ، وهم يدركون انه بالعنف وحده يستطيعون مواجهة عنف الشركات والشرطة والجيش . وقد جعلوا العالم كله يكتشف ظروف حياة ونضال فلاحي « ماتو غروسو » . مكسروا بذلك العزلة التي تفرضها الدكتاتورية على نضالات جماهير البرازيل .

قدمنا اعلاه بعض حوادث نضال الفلاحين دفاعا عن الارض وهي جزء من لائحة تطول .. لكن سمات هذه النضالات واحدة من الشمال الى الجنوب . فلاحون صغار يعيشون على الارض منذ ٢٠ أو ٥٠ أو ١٠٠ سنة يجدون أن كبار ملاك الارض والشركات ينازعونهم عليها ، ويتعرضون للغزو . ينظمون انفسهم ويقاتلون . ومع النضال يبدأ القمع على يد الشرطة والجيش . حجم المجموعات الفلاحية المقاتلة يتراوح بين بضعة رجال والف مسلح . السلطات المحلية تستعين بالحكومة المركزية . وزارات العمل والداخلية والعدل تفتح التحقيقات . ويجتمع المطارنة والوزراء ، والمحافظون . ويعلن رئيس الجمهورية مصادرة اراضي المنطقة ويعتبرها « منطقة ذات أولوية لتنفيذ الاصلاح الزراعي » .

الشركة أو مالك الارض الذي اكتسب مصالح في المنطقة يحتكم الى القضاء . واذا بقرار المحاكم او العجز عن تنفيذ « الاصلاح الزراعي » يؤديان الى تجدد القتال . وهكذا ، ان لم تنفجر الصراعات مجددا في المنطقة نفسها ، فانها تنفجر على بعد ١٠ او ١٠٠ او ١٠٠٠ كيلومتر ، عنيفة ، حتمية .



فرانسيسكو خولياو — احد مؤسسي « لجان الفلاحين » — يتحدث الى جمع من الفلاحين في شمال شرق البرازيل .

نضال العمال الزراعيين

مع اعتماد التنظيم لسياسة المركزة والمكننة في الصناعة الزراعية ، تصبح البطالة او تجميد الاجور الصفة الدائمة لحياة العمال الزراعيين . وبسبب الاهمية السياسية والاجتماعية لهذا القطاع من القوة العاملة ، تعمد الصحافة والدكتاتورية الى التزام الصمت المطبق بصدد نضالاته .

مع اندماج المصانع ، بتشجيع من الدكتاتورية ، انفتحت افاق مالية اقتصادية جديدة . فاذا بملاك الارض يرفضون الايفاء بوعودهم في بيع الاراضي للعمال .

ولدمج الصناعات نتيجة اخرى في الريف : انه يؤدي الى بطالة الاف العمال ...

الثائرون ضد المجاعة

حتى الان ، لم تتمكن الحكومات البرجوازية المتعاقبة على البرازيل من ايجاد صيغة لحل مسالة الجفاف . الادارة الفاسدة تبحث عن المبررات ، وملاك الارض يستحوذون على المياه من السدود القليلة المتواجدة ...

اذا كانت البطالة والبؤس سائدين في الشمال الشرقي بفضل طبيعة النظام والحكم ، فان البطالة والبؤس يؤديان ، ايام الجفاف ، الى المجاعة والموت .

لكن الانسان لا يموت من الجوع دون مقاومة .

□ في ايار (مايو) ١٩٧٠ ، بلغت عمليات مصادرة المواد الغذائية درجة عالية من العنف : الفلاحون يجتاحون المدن ويصادرون الاغذية من المخازن والمستودعات .

□ في « ريو غراندي دي نورتي » مثلا ، اجتاح الف فلاح مدينة « موسورو » واستولوا على مخازن الاغذية بينما الشرطة عاجزة عن تحريك ساكن . ارسلت قوات شرطة اضافية من المدن المجاورة . فاغتنم الفلاحون الفرصة ليهاجموا هذه المدن .

□ في « بيرنامبوكو » ، اجتاح الفلاحون بلدة « سييرا تليادا » ست مرات متواصلة خلال شهر ايار (مايو) .

□ ٨٠٠ فلاح هجموا على قطار محمل بالمواد الغذائية بين بلدتي « بيكيت كارنيسيرو » و « اكديبارا » وعطلوا خط سكة الحديد في المنطقة كلها . كما اجتاحوا مخزونا تموين للجيش تابع لفرقة الهندسة الرابعة .

□ ابريل ١٩٧٢ : في ١٤ ابريل ، هجم ٣٠٠٠ فلاح على سوق « يوا فياجيم » وصادروا كل اللحوم و ٣٠٠ كيس من الذرة . في ١٩ ابريل : هاجم الفلاحون قطارا محملا بالمواد الغذائية في « بكت كارنيرو » . وفي ٢٠ منه ، اضطر التجار في « مومباسا » الى توزيع الحبوب والدقيق مجانا على الفلاحين خوفا من المصادرة .

« حلول » الدكتاتورية

الزراعة هي القطاع الحيوي في النظام الاقتصادي البرازيلي . في سعيها لحل تناقضاته الاقتصادية ، غذت الدكتاتورية التناقضات السياسية والاجتماعية . لجأت الى المساومات ، تاركة مهام القمع للمراتب الدنيا من الادارة واجهزة الامن . هكذا تحاول حصر النزاعات الطبقية ومنعها من الانتشار . تسعى لحل المسائل واحدة وراء واحدة ، بحيث تبدو كل مسالة معزولة عن الثانية او ناجمة عن عنف زائد لجأ اليه اقطاعي « متخلف » أو فلاحون « لا يعون بوضوح كامل » حقوقهم ومسؤولياتهم . كذلك تضلل الدكتاتورية الجمهور حول طبيعة دور الدولة ، اذ تسعى الى تصويرها على انها الحكم بين الطبقات ...

وبسبب التناقض الثانوي بين برجوازية المدن والبرجوازية الزراعية ، يمكن للحكومة ان تسمح لنفسها احيانا لعب دور الطرف « المحايد » ...

وبالاضافة الى الاجراءات المتخذة حسب كل حالة ، عمدت الدكتاتورية الى اجراءات شاملة للبلاد تحاول بواسطتها المحافظة على سيطرتها على الريف .

□ من الاجراءات الغوغائية والدعائية اجراء « تقاعد » العمال الزراعيين ، الذي يساوي ٥٠ بالمئة من الحد الادنى للاجور ، أو ٢٠ دولارا بالشهر . حتى صحيفة « أو ايستادو دي ساو باولو » ، الناطقة بلسان البرجوازية والامبريالية ، اعتبرت أن المبلغ « قليل جدا » ...

□ اجراء قمعي اخر ، يتم تحت ستار « حماية المهاجرين » هو انشاء مراكز مراقبة وتفتيش على الطرق التي يسلكها الفلاحون في هجرتهم للمدن الكبيرة ... يسمح هذا الاجراء بمراقبة جميع المهاجرين والتحقيق معهم حول سبب الهجرة وحول المكان الذي يقصدونه . لقد ادان الاساتذة والمثقفون هذا الاجراء على اعتبار انه يقضي على « حرية التنقل » التي يصونها دستور البلاد .

□ اجراء اخر يهدف الى التقليص من التوتر الاجتماعي هو انشاء المدن الزراعية على ضفاف سكة حديد عبر الامازون ، بحجة توفير عمل للعاطلين عن العمل في الشمال الشرقي وتعمير منطقة الامازون . وقد نقل الى تلك المنطقة ٨٤ الف عائلة في عامين . اما الاهداف الدعاوية ، فواضحة اذا تذكرنا ملايين العاطلين عن العمل في البلاد .

على ان قلة الموارد وانعدام الوقاية الطبية اوقعا الفلاحين في نزاعات مع السلطات المحلية . ويهدف المشروع ايضا الى بناء مدن زراعية من النوع نفسه في « البارانيا » لتجميع متسولي المنطقة . والحقيقة ان المدن الزراعية في ايام السلم اشبه ما تكون بالقرى الستراتيجية في فيتنام ...

باختصار ، فان الدكتاتورية ، اذ تعجز من حل كل هذه التناقضات التي تواجهها ، تحاول الحفاظ على نفسها وتفادي الازمات السياسية والاجتماعية .

لكن النضال مستمر وسوف يستمر كما تجلى في السنوات الاخيرة رغم قمع السلطات ومساوماتها . ان العمال والفلاحين وملاك الارض الصغار الذين يناضلون ويرصون الصفوف مع العمال ، يتعلمون كيف تعلن حرب الشعب من اجل استلام السلطة والقضاء على الاحتكارات الغازية وملاك الارض والقمع . فتصبح الارض والصناعات الزراعية وقفا للشعب تنتج من اجل الشعب .

« انتهى »